الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-وكالة ميلة

اعداد الطلبة		المشرف
1	لعلالي إكرام	بن عويدة نجوى
2	بخبخ صبرينة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
علي وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن عويدة نجوى	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سعدي مفيدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يقول تعالى {واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم}

سورة إبراهيم الآية 7.

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم {من لا يشكر الناس لا يشكر الله} (رواه الترمذي)

نحن نحمد الله تعالى ونشكره الذي أمدنا بالعقل والجهد ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واعترافا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة

والعون طيلة تحضير هذا العمل ونخص بالذكر المشرفة "بن عويدة نجوى" ونتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والعاملات بإدارة علوم التسيير وعلى رأسهم "مرزوق سعاد" بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة.

كما نتوجه بالشكر إلى نيابة المديرية للاستغلال بوكالة BADR-ميلة الدكتورة "بن عويدة سمية" وزميلتها السكرتيرة "مايسة" وإلى كل عملاء الوكالة

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم والى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب وبعيد.

إهداء

الحمد لله على ما باركت لنا يا الله في سعينا، فلك الشكر على نجاحنا ولك الفضل في الأولى والآخرة

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم، بعد بسم الله الرحمان الرحيم
(ولا تقل لهما أف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما)
أهدي ثمرة نجاحي إلى:
أغلى ما في الوجود إلى التي ظلت دعواتها ترافقني طيلة مشواري الدراسي، إلى من تشوقت لرؤيتي إلى ما أنا عليه اليوم إلى "أمي الغالية" أطال الله عمرك وأدخلك جنته
إلى الذي تحمل مشقة وعناء الحياة لأجلنا "أبي الغالي" فلن أنسى فضله إلى يوم الدين أطال الله في عمره وحفظه
إلى من لزمني دائما دعاؤهما "جدي وجدتي" أطال الله في عمرهما
إلى أختي العزيزة زينب وفقها الله في دراستها
إلى أخوي محمد وعبد السميع الأعزاء وفقهما الله في حياتهما
إلى زميليَّ "لؤي" و "عبد الله" وفقهما الله في عملهما
إلى صديقاتي من مرحلة الابتدائي إلى الجامعة نريمان، صابرينة
وأخيرا
الشكر إلى نفسي التي تحملت شتى الصعوبات وكانت أهلا لها
ها أنا أختم كل ما مررت به من قبل سنوات
فالحمد لله على حسن التمام والختام

إكرام

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وألبسهما لباس الصحة والعافية

إلى من جمعنا معهم بيت واحد وكانوا خير سند إخوتي الأعزاء

"أحمد" "حسن" "نوارة" "أميرة"

إلى رفقاء الدرب من مرحلة الابتدائي إلى الجامعة

"إناس" "وردة" "سناء" "إكرام"

إلى أمي الثانية التي علمتني القراءة والكتابة وفضلها لن أنساه

" خالتي "

إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد حتى ولو كانت بكلمة أو بسمة زادت من معنوياتي

وأخيرا الشكر موصول لنفسي على الصبر والتي كانت أهلا للمصاعب ها أنا أختم كل ما مررت به الحمد لله من قبل ومن بعد راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي

الحمد لله على حسن التمام والختام

صبرينة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة ميلة، تم من خلال الدراسة النظرية تم التعرف على القروض البنكية، أهميتها الاقتصادية، آليات منحها ومخاطر الائتمان، وكذا استراتيجيات تسيير مخاطر الائتمان في البنوك، نماذجها ودور (fin tech) في إدارة المخاطر الائتمانية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التحليلية أن: قرض الرفيق من أهم أنواع القروض البنكية الممنوحة من طرف البدر لوكالة–ميلة وذلك للإقبال المتزايد عليه كونه مدعم كليا من طرف الدولة، وأن غياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض من جهة، وإهمال العميل وسوء تسييره للمشروع من جهة أخرى يؤدي إلى نشوء قرض مصرفي متعثر مما يستوجب على البنك اتخاذ إجراءات تجر إلى القضاء في حالة فشل الطرق الودية، كما تأكد ان البنك يتمتع بكفاءة في تسيير قروضه لأنه لا يتخذ القرار بمنح القروض البنكية عشوائيا وبالتالي تكون منظمة.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، مخاطر الائتمان، الجدارة الائتمانية، التكنولوجيا المالية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، قرض الرفيق.

Abstract:

This study aims to identify the mechanisms for granting bank loans and managing credit risk through a case study of the El Badr Agricultural and Rural Development Bank, Mila Agency. The theoretical study identified bank loans, their economic importance, granting mechanisms, and credit risks, as well as credit risk management strategies in banks, their models, and the role of fintech in credit risk management. The results of the applied analytical study showed that: The companion loan is one of the most important types of bank loans granted by El Badr, Mila Agency, due to the increasing demand for it, as it is fully supported by the state. The lack of continuous field monitoring of the client's activity, business results, and development after the loan is granted, on the one hand, and the client's negligence and mismanagement of the project, on the other, leads to the emergence of a non-performing bank loan, requiring the bank to take action that could lead to legal action if amicable settlements fail. It also confirmed that the bank is efficient in managing its loans because it does not make decisions to grant bank loans haphazardly, thus ensuring that they are organized.

Keywords: Bank loans, credit risk, creditworthiness, financial technology, Bank of Agriculture and Rural Development, companion loan.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
بسملة	I
شكر وعرفان	II
إهداء	IV
إهداء	VI
ملخص الدراسة	VII
فهرس المحتويات:	IX
قائمة الجداول:	XIII
قائمة الأشكال:	XV
قائمة الملاحق:	XVII
مقدمة:	أ
الفصل الأول الإطار النظري للقروض البنكية ومخاطر الائتمان	
تمهيد:	2
المبحث الأول: مفاهيم وآليات القروض البنكية	3
المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهميتها الاقتصادية	3
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	5
المطلب الثالث: آليات منح القروض البنكية	10
المبحث الثاني: ماهية مخاطر الائتمان	12
المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان وأهميتها في العمل المصرفي	12
المطلب الثاني: تصنيفات مخاطر الائتمان	14
المطلب الثالث: أسباب نشوء مخاطر الائتمان	17
خلاصة الفصل:	19

الفصل الثاني استراتيجيات تسيير مخاطر الائتمان في البنوك	
تمهيد:	**21**
المبحث الأول: أدوات وأساليب تقييم مخاطر الائتمان	**22**
المطلب الأول: التحليل المالي للعميل	**22**
المطلب الثاني: تصنيف الجدارة الائتمانية	**27**
المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالمخاطر	**31**
المبحث الثاني: سياسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك	**35**
المطلب الأول: المعايير التنظيمية (بازل 1، بازل 2، بازل 3)	**35**
المطلب الثاني: استراتيجيات الحد من المخاطر	**41**
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية Fin Tech في تحسين إدارة مخاطر الائتمان	**45**
خلاصة الفصل:	**47**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة	
تمهيد:	**50**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة–ميلة	**51**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة–ميلة	**51**
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة–ميلة	**53**
المطلب الثالث: النشاطات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة	**54**
المبحث الثاني: أنواع القروض وشروط تمويلها لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة -ميلة	**58**
المطلب الأول: أنواع القروض البنكية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة	**58**
المطلب الثاني: شروط التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة -ميلة	**68**
المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة- ميلة	**69**
المطلب الأول: مخاطر الائتمان وآليات تسييرها في في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	**69**

وكالة–ميلة	
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة -ميلة	**70**
المطلب الثالث: واقع منح القروض وتسيير المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة–ميلة	**70**
خلاصة الفصل:	**77**
خاتمة:	**79**
قائمة المراجع:	**83**
الملاحق:	**90**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول (1): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	52
الجدول (2): تطور عدد ملفات قرض الرفيق ومبالغها الممنوحة خلال الفترة 2010- 2021	60
الجدول (3): الهيكل المالي للمشروع	67
الجدول (4): القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة "2013-2018"	70
الجدول (5): استخدامات البنك (5 سنوات)	72
الجدول (6): مدة القروض الممنوحة خلال الفترة 2021/ 2024	74

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل (1): أنواع القروض البنكية من حيث المدة	7
الشكل (2): أنواع القروض البنكية من حيث الضمان	8
الشكل (3): أنواع القروض البنكية من حيث الغرض	9
الشكل (4): إجراءات منح القروض البنكية	11
الشكل (5): تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية	15
الشكل (6): تصنيفات مخاطر الائتمان الخارجية	16
الشكل (7): نسب التحليل المالي للعميل	26
الشكل (8): الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال – ميلة	53
الشكل (9): تطور عدد ملفات قرض الرفيق ومبالغها الممنوحة خلال الفترة 2010- 2021	61
الشكل (10): القروض الفلاحية الممنوحة	71
الشكل (11): استخدامات البنك	73
الشكل (12): مدة القروض الممنوحة خلال الفترة 2021/ 2024	74

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق	الصفحة
الملحق 01	**90**
الملحق 02	**91**
الملحق 03	**92**
الملحق 04	**94**

مقدمة

مقدمة:

تحتل البنوك مكانة بالغة في اقتصاديات كل الدول، باعتبارها من أبرز القطاعات الحيوية لاسيما أن نجاح النظام الاقتصادي في عصرنا الحالي مرتبط بمدى فعالية وكفاءة البنوك في الدولة، حيث تلعب البنوك دورا حيويا في الاقتصاد من خلال الوساطة المالية وتعبئة الادخارات والتوزيع الأمثل لها على مختلف الاستثمارات ومدى قدرتها على تمويل ومواكبة التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتعتبر القروض البنكية من أهم الأدوات التمويلية التي تحتاجها المؤسسات والأفراد لتحقيق أهدافهم المالية سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، فالقروض التي تقدمها البنوك هي المصدر الأول لربحيتها، ولذلك تلتزم البنوك باتباع خطوات لمنح القروض البنكية بدءا من جمع الأموال المتنوعة وتحويلها لقروض، وتعتمد هذه العملية على موثوقية الزبون عبر مركزه المالي والضمانات الشخصية والمعنوية المقدمة للبنك الذي يضمن هذا الأخير حقه من خلالها.

غير أن منح القروض لا يخلو من المخاطر، وعلى رأسها مخاطر الائتمان التي تنشأ نتيجة احتمال عجز المقترضين عن سداد التزاماتهم في الوقت المحدد أو عدم السداد كليًا، وهو ما قد يؤدي إلى اختلال التوازن المالي للبنك بل وقد يهدد استقراره واستمرار نشاطه إذا لم تُحسن إدارة هذه المخاطر ولهذا تلتزم البنوك باتباع إجراءات دقيقة في منح القروض تشمل تحليل الجدارة الائتمانية، تقييم الضمانات، تحديد آجال السداد، ومراقبة الأداء المالي للمقترضين.

وبالنظر إلى ما تكتسيه هذه العمليات من أهمية، تأتي هذه المذكرة لتسلّط الضوء على الآليات المعتمدة في منح القروض البنكية، من جهة، والأساليب المعتمدة في تسيير مخاطر الائتمان من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة منهجية تجمع بين الجانب النظري والتحليل التطبيقي لواقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة–ميلة، ويهدف هذا العمل إلى توضيح كيف تعمل البنوك على تحقيق التوازن بين الربحية وضمان الاستقرار المالي، من خلال استراتيجيات وقائية لتقليل المخاطر المحتملة وكذا الاعتماد على تقنيات حديثة كالتكنولوجيا المالية FIN TECH (الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي...) لضمان تحسين إدارة مخاطر الائتمان واستمرارية النشاط الإقراضي بفعالية.

1–إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر آليات منح القروض البنكية على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك ؟

2– الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الآتية:

- ماهي آليات منح القروض البنكية ؟

- ماهي الاستراتيجيات الوقائية للحد من مخاطر الائتمان في البنوك ؟

- هل تساهم آليات منح القرض البنكي في التقليل من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

3- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتمد البنوك على طرق وآليات حديثة لمنح القروض، يتم على أساسها اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض.

- الاستراتيجيات الوقائية تقلل من مخاطر الائتمان، ولكن لا تقضي عليها.

- نعم تساهم آليات منح القرض البنكي في التقليل من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-ميلة.

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الآليات المتبعة في منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات المالية، وتزداد أهمية الموضوع عند تناوله في إطار بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة، باعتباره مؤسسة مالية تلعب دورًا محوريًا في تمويل القطاعات الحيوية، ما يستدعي الوقوف على كيفية تعاملها مع مخاطر الائتمان وضمان استقرارها المالي.

5- أهداف اختيار الموضوع:

- التعرف على مختلف تصنيفات وعوامل نشوء مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض البنكية.

- الاطلاع على استراتيجيات الحد من مخاطر الائتمان وإبراز دور(fin tech) في إدارة المخاطر.

- التعرف على اليات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة وكيفية إدارة مخاطرها.

6- أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأسباب موضوعية نذكر منها ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع بحيث يعتبر الدافع الأساسي لاختيار الموضوع.

- موضوع في تخصص الإدارة المالية.

– توسيع مجال معرفتنا فيما يخص آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان.

ب– الأسباب الموضوعية:

– معرفة المعايير التي تعتمد عليها البنوك في منح القروض خاصة في البنك محل الدراسة.

– معرفة استراتيجيات الحد من مخاطر الائتمان خاصة في البنك محل الدراسة.

7– حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية و الزمانية للدراسة في:

أ–الحدود المكانية:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الوكالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة.

ب–الحدود الزمنية:

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة ما بين 2013–2020 و 2020–2024 .

8– المنهج المتبع:

تقتضي كل دراسة اتباع منهج معين للوصول للهدف المراد منها، فالمنهج يجب أن يتجانس ويتوافق مع موضوع الدراسة، ولذلك اعتمد في انجاز الجزء النظري على المنهج الوصفي الذي يتيح وصف متغيرات الدراسة ووصف العلاقة فيما بينها.

كما تم استخدام المنهج التحليلي بصفة ابر في الجانب التطبيقي الذي يسمح بتحليل واقع منح القروض وتسيير مخاطرها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

9– صعوبات الدراسة: تكمن في:

– صعوبة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع نظرا لشساعته.

– صعوبة الوصول إلى بعض المعلومات المتعلقة بالبنك محل الدراسة لاعتبارها من أسرار المهنة.

10– الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة، لعل أهمها ما يلي:

1– دراسة فاطمة بن شنة (2017): بعنوان: "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2005–2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

* هدفت هذه الدراسة إلى: البحث عن العوامل المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشكلة القروض المتعثرة في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 2005- 2014.

* وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تم تحديد أربعة متغيرات مؤثرة في مخاطر الائتمان ومشاكل القروض المتعثرة وهي: حجم البنك، معدل الفائدة على الودائع، نسبة عدم الكفاءة، نسبة كفاءة الإدارة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك، معدل نمو القروض ونسبة عدم الكفاءة والمتغير التابع، وهو ما يدل على أن هذه المتغيرات لا تفسر المتغير التابع.

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل الفائدة على الودائع، والمتغير التابع وهو ما يعني وجود علاقة طردية مع مخاطر الائتمان.

2- دراسة ميرفت علي أبو كمال (2007) بعنوان: " الإدارة الحديثة لمخاطر الاتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 ": دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، من الجامعة الإسلامية – غزة.

* هدفت الدراسة إلى: تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والارشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية "بازل2.

* وقد توصلت الدراسة إلى نتائج نذكر أهمها:

- كفاءة العملية الائتمانية.

- يتمتع الأشخاص القائمون بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي بالاستقلالية واتخاذ القرار الائتماني ومراقبة الائتمان و ترفع تقاريرهم مباشرة لمجلس الإدارة.

- جودة المعلومات الائتمانية والتي يمكن الاعتماد عليها في إدارة مخاطر الائتمان.

3- دراسة "Aquiano R. Chilundo "، (2022)، بعنوان :

" Impact of Bank Loans on the Performance of Small and Medium Enterprises.in Mozambique"

" أثر القروض البنكية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الموزمبيق "، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية، من معهد إدارة المالية والاقتصاد في شرق وجنوب إفريقيا.

* هدفت هذه الدراسة إلى: تقييم تأثير القروض البنكية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في موزمبيق، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية لهذه المؤسسات ومقارنتها بحجم القروض البنكية الممنوحة لها.

* وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجود علاقة إيجابية بين القروض البنكية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساعدت القروض في تحسين العوائد المالية وزيادة الإنتاجية.

– تسهيل الحصول على التمويل البنكي له أثر مباشر في دعم نمو هذه المؤسسات لصالح المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

– أوصت الدراسة بوضع سياسات داعمة لتبسيط إجراءات القروض وتحسين شروطها.

4– **دراسة مركان محمد البشير، (2008)**، بعنوان " القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية – وكالة تيسمسيلت "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد، 2، العدد 2.

* هدفت الدراسة إلى:

– معرفة أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية.

– عرض أصناف القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفالحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت.

* وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

– تعتبر القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل هام للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تتعدد وتتنوع القروض البنكية الاستثمارية وطبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.

– القروض البنكية الاستثمارية تتناسب ومدة وحجم المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.

– القروض البنكية الاستثمارية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضخامة تكاليف المشاريع الاستثمارية.

5- دراسة محمد داود عثمان (2007)، بعنوان: " أثر مخّفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك ": دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، من كلية العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

* هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة أهمية إدراك البنوك التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية، التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الائتماني، وأثر ذلك على قيمة البنوك من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم.

* وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- وجود علاقة إيجابية بين استخدام مخّفضات مخاطر الائتمان مثل: الضمانات، وتنويع المحفظة، والتأمين، والرقابة الداخلية وبين ارتفاع قيمة البنك، وفًقا لمؤشر Tobin's Q.

- أهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية وتقليل المخاطر ضمن المستويات المقبولة، مما يساهم في تعزيز القيمة السوقية للبنك.

- فعالية نموذج Tobin's Q كأداة لقياس العالقة بين إدارة مخاطر الائتمان وقيمة البنك، مما يتيح تقييًما دقيًقا لأثر استراتيجيات تخفيض المخاطر على الأداء المالي.

- ضرورة التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، مثل مبادئ الإقراض الجيد والرقابة الفّعالة، للحد من التعثرات الائتمانية والحفاظ على القيمة السوقية.

11- هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى 3 فصول، حيث ضم الجانب النظري منها الفصل الأول والثاني، في حين الجانب التطبيقي فقد ضم الفصل الثالث:

الجانب النظري: ويشمل:

الفصل الأول: بعنوان **الإطار النظري للقروض البنكية ومخاطر الائتمان**، وقد ضم مبحثين:

- المبحث الأول: جاء لتحديد مفاهيم و آليات منح القروض البنكية.

- المبحث الثاني: جاء لتحديد تعريف وتصنيفات مخاطر الائتمان.

الفصل الثاني: بعنوان **استراتيجيات تسير مخاطر الائتمان في البنوك**، وقد ضم ايضا مبحثين:

- المبحث الأول: أدوات وأساليب تقييم مخاطر الائتمان.

– المبحث الثاني: فكان حول سياسة إدارة مخاطر الائتمان.

الجانب التطبيقي: وقد شمل فصلا واحدا بعنوان: **القروض البنكية الممنوحة وتسيير مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة –ميلة.**

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التقديم العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أما في المبحث الثاني فقد تم تسليط الضوء على أنواع وإجراءات وشروط المنح في البنك محل الدراسة، وأخيرا المبحث الثالث حول واقع منح القروض وتسيير المخاطر في BADR .

واستهلت الدراسة بمقدمة عامة وانتهت بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للقروض البنكية ومخاطر الائتمان

تمهيد:

القروض البنكية وسيلة لتمويل الأفراد والشركات لكنها تحمل مخاطر ائتمانية قد تؤثر على المقترض والبنك، تشمل هذه المخاطر التخلف عن السداد، نقص السيولة والتغيرات الاقتصادية؛ ولتقليلها تعتمد البنوك على تحليل الجدارة الائتمانية، طلب الضمانات، والمتابعة، ففهم هذه المخاطر يساعد على اتخاذ قرارات مالية أكثر أمانا.

ولدراسة القروض البنكية ومخاطر الائتمان قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم وآليات القروض البنكية.

المبحث الثاني: تعريف وتصنيفات مخاطر الائتمان.

المبحث الأول: مفاهيم وآليات القروض البنكية

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول وأيضا الجانب الأكبر من الايرادات، ونظرا لأهمية القروض البنكية فإنه من المنطق أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهميتها الاقتصادية

سنتناول في هذا الجزء مفهوم القروض البنكية، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية:

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية

* **التعريف1 (القانوني):** عرفت الفقرة الأولى من المادة 68 من الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الجزائري "يشكل عملية القرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان ".[1]

* **التعريف2 (الاقتصادي):** القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[2]

* **التعريف 3:** عرف الدكتور عبد الحميد الشواربي القرض بأنه: " اتفاق يتعهد بمقتضاه المصرف بأن يتوفر للعميل أو لشخص آخر يحدده هذا العميل خلال فترة محددة أو غير محددة وفي حدود مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين، القدرة على استخدام هذا المبلغ بأي أداة من أدوات الوفاء أو الائتمان التي يتضمنها الاتفاق، أو يتم تحديدها عند تنفيذ المصرف التعهد بناء على طلب العميل أو الشخص الذي حدده وذلك كمقابل التزام العميل بالرد، يدفع الفوائد المستحقة والعمولة المتفق عليها ".[3]

* **التعريف 4:** تعرف القروض البنكية على أنها الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف، وهكذا تكون القروض عبارة

---

[1] – الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض المادة 68.

[2] – هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص 3.

[3] – جامعة لونيسي علي، **شهادة الحيازة كآلية لضمان القروض البنكية**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، السنة 2021/06/30، ص 186.

عن مبلغ محدد من المال متفق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل مقابل تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل لصالح المستفيد كما هو الحال في خطاب الضمان. [1]

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض البنكية بأنها: أموال تقدمها البنوك للعملاء بموجب اتفاق على أن يتم سدادها لاحقا على دفعات خلال فترة زمنية محددة مع إضافة فائدة أو رسوم مقابل خدمة الإقراض.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للقروض البنكية

للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من وجهة المقترض ومن وجهة الهدف، كما تعتبر القروض المصرفية أحد الموارد الأساسية التي يعتمد عليها البنك للحصول على إيراداته، وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الاقتصادي، وتتمثل أهميته في النقاط التالية:

– عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.[2]

– توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فيحقق الائتمان للاقتصاد نموا متوازنا لأنها تخدم السياسة الاقتصادية والتنموية.[3]

–على مستوى الاقتصاد فإن القرض ما هو إلا نشاط اقتصادي له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.

– يعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم القروض على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم القروض يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان يمكن قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون القرض متوازنا وملبيا للحاجيات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك فإن الدولة تحاول أن تسيطر على حجم القرض بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال البنك المركزي، ويساعدها في

[1] – حروش عبد الكريم، **الضمانات البنكية وإشكالية استرجاع القروض**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020–2021، ص 5.

[2] – شاكر القزويني وآخرون، **مطوية القروض المصرفية**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد11، الكويت، يونيو 2011، ص2.

[3] – مداحي محمد، **محاضرات في التسيير البنكي**، موجهة لطلبة الماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص 13.

ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات القرض بالمصارف التجارية، حيث أن قرار منح القرض يجب أن لا يخرج عن سياسة القرض المصرف و هي مرتبطة بسياسة الدولة. [1]

من جهة اخرى تعتبر عملية منح القرض عنصراً مهماً في تحقيق ازدهار النشاط الاقتصادي حيث يمكن تلخيص دوره في: [2]

-المساهمة في نمو وازدهار البلاد.

-القضاء على التضخم عن طريق امتصاص القوة الشرائية.

-وسيلة لتنظيم إصدار الأموال القانونية.

-مراقبة نشاط المشاريع من خلال استخدامها لأرصدة القروض المخصصة لها.

- يسمح القرض بشكل مباشر على زيادة الادخار وتقليل الاستهلاك.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية.

يمكن تصنيف القروض البنكية وفق معايير عدة منها معيار المدة، الغرض، الضمان والمقترضين، والتي نوضحها كالتالي:

الفرع الأول: من حيث المدة

وتنقسم الى 3 أنواع وهي:

1/ قروض قصيرة الأجل: تعتبر القروض قصير الأجل أحد أكثر المصادر المالية استعمالا من طرف المؤسسات بعد الائتمان الإيجاري، إلا أن نمو النشاط الاقتصادي واتساع الاستثمارات أدى بالمصارف إلى عدم التقييد بهذا الأسلوب التقليدي، ويعتبر هذا النوع من القروض قصيرة الأجل لأن مدتها تقل عن عامين وتستعمل هذه القروض عادة لتمويل دورة الاستغلال (الإنتاج، التخزين، التسويق...).[3]

2/ قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة...ونظرا لطول المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن في

[1] تشيكو عبد القادر، **إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص6.

[2] مزيان إيمان، **تحليل ومعالجة الملفات المرفوضة في إطار عملية منح القروض للخواص بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2024-2025، ص 25.

[3] عزالدين نشاد وآخرون، **المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها**، مجلة التداولات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2023، ص 7.

الواقع التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل ومنها: ما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال، ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

وأما إذا تعلق الأمر بالقروض غير القابلة للتعبئة، فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها. إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد. ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينته.[1]

3/ القروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة وثقيلة (بناء مصانع؛ أراضي؛ أجهزة ومعدات ثقيلة؛

مباني بمختلف استعمالاتها المهنية...الخ) إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، حيث تتجاوز في الغالب مدة اهتلاكها 07سنوات، وتتكفل مؤسسات متخصصة بمنح هذه القروض نظرا لطبيعتها (المبالغ الكبيرة والمدة الطويلة) وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة، الأمر الذي يجبر المانحين على البحث عن خيارات متاحة أهمها:

-اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو ما يسمى بالقروض المشتركة.

-طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية غالبا ما تكون في شكل رهن للعقارات أو المعدات أو الأجهزة الممولة من القرض الممنوح.[2]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة 7، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010 /2011، ص ص74، 75.

[2] حريزي عبد الغني، **محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022/2021، ص40.

الشكل (1): أنواع القروض البنكية من حيث المدة

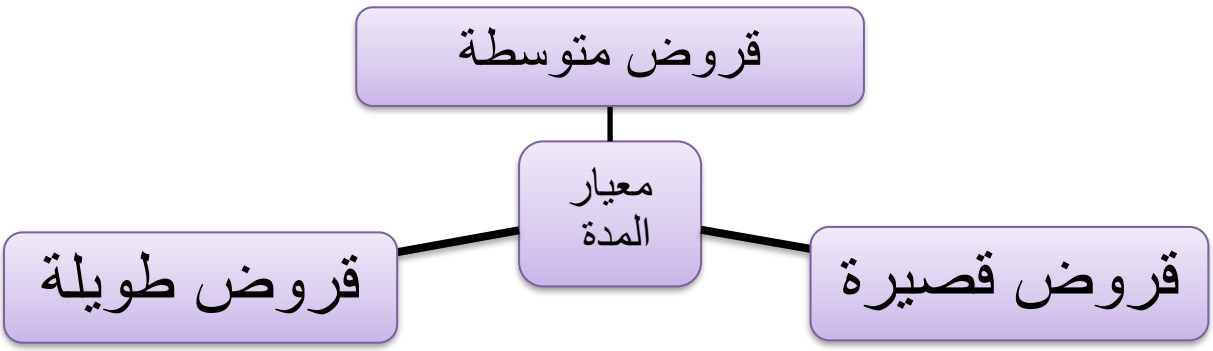

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

الفرع الثاني: من حيث الضمان

تنقسم الى فرعين هما: [1]

1-**قروض مضمونة:** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية او شخصية وبالتالي تنقسم الى:

أ-قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

ب-قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع او قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو القروض بضمان كمبيالات وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين...، تودع لدى البنك لضمان القرض.

وأهم ما ينظر إليه المصرفي عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف بـ "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه. وعلى الرغم من أهمية الهامش في كل عمليات الإقراض المضمونة منها وغير المضمونة إلا أن هذا اللفظ يستعمل فقط بالنسبة للقروض المضمونة.

2-**قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب تحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية، حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفه لتاجر الجملة، يتم ويقيد الثمن في حساب لديه وبعد فترة طويلة يرسل إليه فاتورة البيع او كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص259، 260.

ليقوم التاجر بالخدمة نفسها لتاجر التجزئة وهكذا تنساب السلع ويقابلها انسياب في رأس المال الدائر حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى ارصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج السلع. ثم تتكرر الدورة من جديد وتمول البنوك هذه المراحل بأسرها عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمدة على انسياب رأس المال الدائر.

وليس معنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض، بعكس النوع الأخر المعطى للمقرض ذي المقدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية.

الشكل (2): أنواع القروض البنكية من حيث الضمان

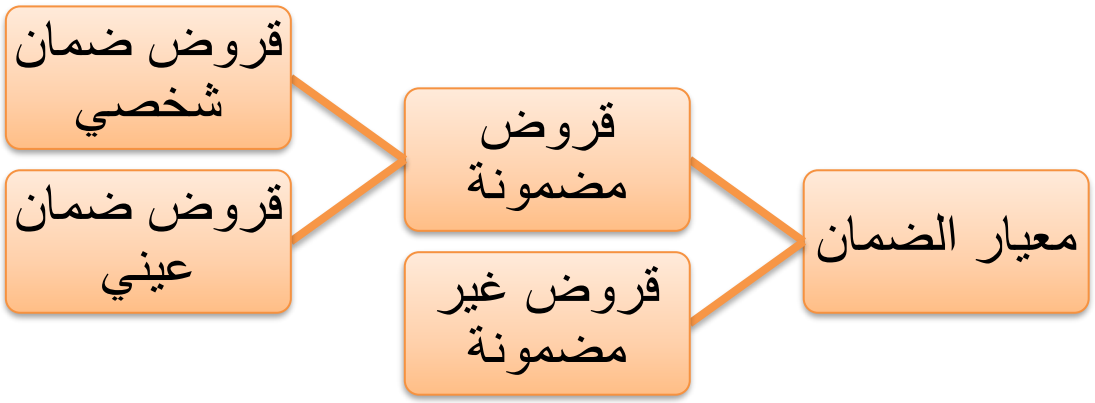

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

الفرع الثالث: من حيث المقترضين

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى: [1]

-قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.

-قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.

-قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

-قروض للعملاء وقروض للأخرين.

الفرع الرابع: من حيث الغرض

تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى: [1]

[1] نفس المرجع السابق، ص266.

1/ **قروض استهلاكية:** وهي القروض الموجهة لمحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها كضمان شخصي آخر، أوراق مالية رهن عقاري، التحويل الموظف للمراقبة على البنك.

2/ قروض إنتاجية: وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي)، كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

3/ القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لملائمته لطبيعتها، كما تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض، مثل: السندات الأذونية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه، بالإضافة إلى ضمانات اخرى.

4/ القروض الاستثمارية: تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وأيضا تمنح الافراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

الشكل (3): أنواع القروض البنكية من حيث الغرض

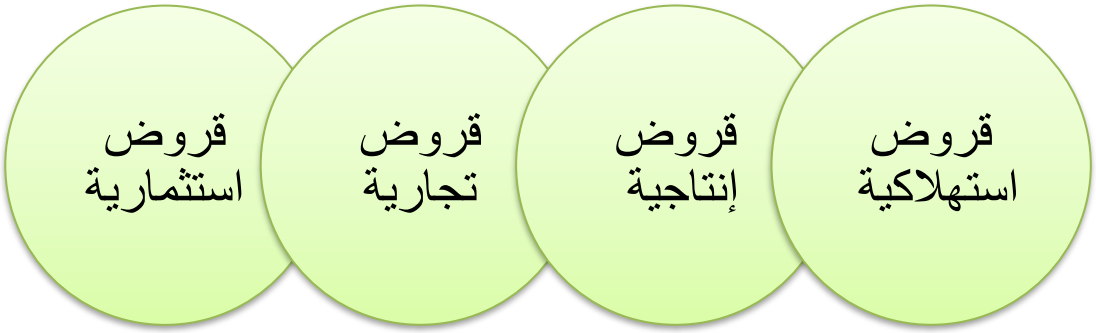

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

[1] جداييني ميمي، **محاضرات في التسيير البنكي**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2023-2024، ص ص 36، 37.

المطلب الثالث: آليات منح القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف لتمويل الأفراد والمؤسسات وفق آليات دقيقة تضمن حقوق البنك وتلبي حاجات المقترض حيث تشمل هذه الآليات دراسة الجدارة الائتمانية، الضمانات، والقدرة على السداد بما يضمن توازنًا بين المخاطرة والتمويل.

الفرع الأول: إجراءات الموافقة على القرض

يمر منح القرض بعدد من خطوات الرئيسية وهي كالآتي:

1/ **الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

2/ التحليل الائتماني للقرض: يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية السابقة مع البنك ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

3/ التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة، بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4/ اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة الاقتراض معلومات عن مديونتها لدى الجهاز البنكي، و وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته وملخص الميزانية لثلاثة سنوات أخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة تتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.[1]

[1] بلعة جويدة، **محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2018-2019، ص ص 126، 127.

5/ صرف القرض: يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6/ متابعة القرض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة، وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر خلال المتابعة أيضا التصرفات من المقترض، التي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية، لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو يتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7/ تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.[1]

الشكل (4): إجراءات منح القروض البنكية

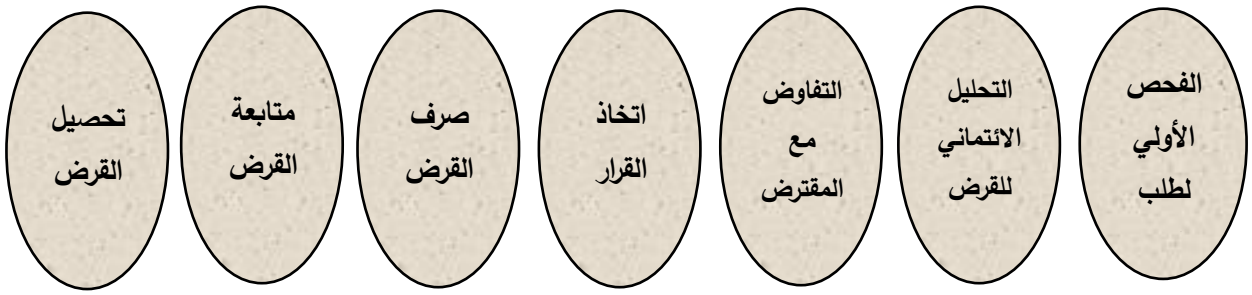

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

<u>الفرع الثاني: ضمانات ومتطلبات هيكل القرض</u>

يجب أن تبين سياسة الاتمان هيكل القرض المقبول وكذلك وصف للضمانات المقبولة وحجم القرض كنسبة من قيمة الضمان وكذلك وضع للحدود التي يمكن تمويلها والتيً يمكن أن تحدد السياسة تمويل ما نسبة 80% من تعتمد على نوع القرض. فمثال قيمة قرض لشراء سيارة. كذلك يجب أن تكون عملية تسديد الدفعات واقعية وتنسجم ومصادر السداد، وكذلك تحديد غرض القرض والعمر الافتراضي للضمان، وفي حال هناك متطلبات لقبول الورقة أن تكون الضمانات أوراق مالية، فيجب أن يكون أيضا المالية كضمان مثل درجة سيولتها[2].

[1] لوراتي إبراهيم، جامعة زيان عاشور الجلفة، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد31، العدد2، ص ص 210، 211.

[2] الدكتور إبراهيم الكراسنة، **الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص22.

المبحث الثاني: ماهية مخاطر الائتمان

إن أي عملية ائتمانية لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب في السداد لسبب أو لآخر، ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر التي من الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، والجدير بالذكر أن هنالك عدة صور أو أنواع من المخاطر ينبغي على إدارة البنك اتخاذ الاحتياطات اللازمة اتجاهها لتفادي أضرارها.

المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان وأهميتها في العمل المصرفي

إن الخطر مرافق دوما للائتمان الممنوح، بالرغم من اختلاف طبيعته من حيث الغرض، الحجم، سعر الفائدة، وآجال الاستحقاق، فهو أبرز المخاطر التي تعترض توظيفات البنوك، وتحد من النتائج المرتقبة لأعمالها.

الفرع الأول: تعريف مخاطر الائتمان

أولا: تعريف الخطر والائتمان

تعني كلمة خطر في قاموس إكسفورد، إمكانية حدوث شيء غير مرغوب فيه في المستقبل، وللخطر في الفكر الاقتصادي عدة معان ترتبط باحتمالية الخسارة أو الانحراف، ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة غير معروفة، وحسب معهد المدققين الداخلين الأمريكي يعرف الخطر على أنه ربط بين احتمال وقوع حدث يكون له تأثير على تحقيق الأهداف.[1]

يعرف **الائتمان** بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "[2].

ثانيا: تعريف المخاطر الائتمانية

التعريف الأول: هي أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات المصارف، وتنشأ المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المستحقة على القرض، أو القرض ذاته.

[1] قارة عشيرة نصر الدين و حبار عبد الرزاق، **إدارة مخاطر الائتمان باستخدام الحوكمة**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، جانفي 2020، ص 347.

[2] قطاف عبد القادر، **تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته (البنك الوطني الجزائري كنموذج)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 01، عدد خاص، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 9.

وتعرف بأنها الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة[1].

التعريف الثاني: هي احتمالية عدم المقدرة من جانب العميل المقترض على سداد دينه وفوائده وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها وقت منح الائتمان، أو أنها تكون من جانب المصرف بعدم تكوين مخصصات كافية تجنب أموال المودعين أي خسائر قد تحصل، وعرفت كذلك بأنها ما يحصل من تغير في الصافي من قيمة الموجودات وذلك بسبب ما يحصل من تغير في القدرة المتوقعة للمدين على وفائه بالتزاماته تجاه المصرف المقرض وحسب الميعاد المحدد.[2]

التعريف الثالث: هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل للاستحقاقات المالية في الوقت المحدد، مما ينتج عنها خسائر لكامل قيمة القرض الممنوح، والعوائد المرتبة عليه. تتمثل مخاطر الائتمان بوجه عام في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[3]

التعريف الرابع: هي مخاطر الخسارة بسبب عدم الوفاء بالالتزامات بموجب شروط العقد، وبالتالي تتسبب في خسارة أصحاب الدائنين، وتنشأ هذه الالتزامات من أنشطة الإقراض وأنشطة التجارة والاستثمار ودفع وتسوية تداول الأوراق المالية لحسابه الخاص والأجنبي، قد تكون هناك حالات فشل الطرف الآخر في الوفاء بتعهده وسداد كامل أو جزء من المستحقات والفوائد المستحقة عليه في الوقت المحدد.[4]

وبناء على ما تقدم يمكن وضع تعريف المخاطر الائتمانية بأنها "الخسائر التي يتحملها المصرف بسبب عدم مقدرة العميل على سداد أصل الائتمان الممنوح وفوائده أو عدم توفر نية السداد والوفاء عنده أصلا.

<u>الفرع الثاني: أهمية إدارة مخاطر الائتمان في العمل المصرفي</u>

إن إدارة المخاطر لها أهمية كبيرة سواء في المصارف أو في المؤسسات المالية الأخرى، يمكن إجمال الفائدة التي تحصل عليها المصارف من تطبيق إدارة المخاطر بالآتي: [5]

---

[1] محمد فادي عبد المنعم شقفة، **أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 3، العدد 9، جانفي 2020، ص 314.

[2] محمد كاظم هادي المسلاوي، **التنظيم القانوني للجدارة الائتمانية**، الطبعة1، دار الناشر مكتب الوفاء القانونية، جامعة الإسكندرية، مصر،2022، ص56.

[3] عصام إسماعيل، **مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 12، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص ص7، 8.

[4] Erika Spuchlakova and others, (2015),**The Credit Risk and its Measurement Hedging and Monitoring**, Procedia Economics and Finance, vol 24, P 276.

[5] محمد جاسم محمد، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي**، شهادة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص 49.

- التركيز بشكل أكبر على أولويات الأعمال، فضلا عن ذلك فأنها تمكن المديرين من التركيز على الموارد كهدف أولي مهم؛
- تغيير الثقافة التنظيمية بشكل يؤدي إلى الوصول إلى نقاشات مفتوحة حول المخاطر وإلى التركيز على التعلم من الأخطاء؛
- تحسين الإدارة المالية والتشغيلية من خلال التأكد من أن المخاطر تم تقديمها بشكل دقيق من قبل عمليات اتخاذ القرار؛
- دعم عمليات التخطيط من خلال كون إدارة المخاطر أحد الوسائل لتحديد الفرص (النتائج الإيجابية للمخاطر)؛
- زيادة مسؤولية الإدارة في المدى القصير أما على المدى البعيد فإنها تؤذي إلى زيادة قدرة الإدارة الإجمالية؛
- زيادة قيمة المصرف؛
- التقليل من المخاطر وتحسن مراقبتها والتحكم بها على المستويات كافة بدقة وفعالية؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد وقياس المخاطر للحد منها ومراقبتها بشكل صحيح؛
- تحليل المخاطر وقياسها والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

وأيضا: [1]

- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل؛

المطلب الثاني: تصنيفات مخاطر الائتمان

يمكن تقسيمها إلى نوعين مخاطر داخلية ومخاطر خارجية:

1-المخاطر الداخلية: النوع الأول من المخاطر هو الذي يكون مصدره العميل، ويمكن التفصيل فيه كما يلي:

مخاطر قانونية: المخاطر القانونية يصعب قياسها، وتشمل على عدم التوافق أو التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (البنوك المركزية وسلطات النقد)، وتظهر هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض أو لا تبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد.[1]

[1] جواني صونيا، **أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية**، شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024/2023، ص49.

مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها وطبيعة هذه السياسات من حيث كونها ليبرالية أم متحفظة.[2]

خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للمصرف: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته من أجل الحصول على ائتمان أو من أجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية، وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه، لذلك يحرص المصرف على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية، وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.[3]

المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، فعلى سبيل المثال الإنتاج الزراعي، فان المعروض من المحاصيل يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية. ومن الناحية الأخرى فان عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية، ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، واختلاف أذواق المستهلكين.[4]

الشكل (5): تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

***2*-المخاطر الخارجية:** أما النوع الثاني من المخاطر فهو خارج عن سيطرة العميل، إلا أنه يؤثر مباشرة على مقدرته على السداد، سنقوم فيه كما يلي:

---

[1] محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 22.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 365.

[3] نفس المرجع السابق، ص 365.

[4] بباس منيرة وبوحيضر رقية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 17مارس 2022،ص ص 47 ، 48.

مخاطر السوق: إن هذه المخاطر ترتبط بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات الزبون وبالتالي افتراضات مستقبلية حول أدائه حيث يركز البنك في دراسته على الابتعاد من تمويل المنتجات الجديدة، أو التعامل في منتجات تزيد عن طلب السوق، وتحتوي مخاطر السوق على مخاطر تسعير الأصول ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة.[1]

مخاطر تآكل الضمانات: يركز البنك عند منح الائتمان للزبائن والشركات على طلب ضمانات تمكنه من سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه، كما يشدد التركز على متابعة وتقييم مستمر لحجم هذه الضمانات تجنبا لمخاطر تآكل قيمتها، ويعتمد على تقديم بعض الضمانات مثل: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، الأراضي.[2]

مخاطر تكنولوجية: هي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، فهي تأثر على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، وتهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد، فهي مرتبطة بظهور اختراعات جديدة.

مخاطر الظروف العامة: تتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة، وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع. بالإضافة إلى التعديلات التي تطرأ على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة. ناهيك عن اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.[3]

الشكل (6): تصنيفات مخاطر الائتمان الخارجية

[1] عائشة التارفال ومحمد محمود ولد محمد ملاي أرشيد، **محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك العاملة في موريتانيا**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 01،الجزائر، 2024/04/28، ص 170.

[2] نفس المرجع السابق، ص 171.

[3] بباس منيرة وبوحيضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

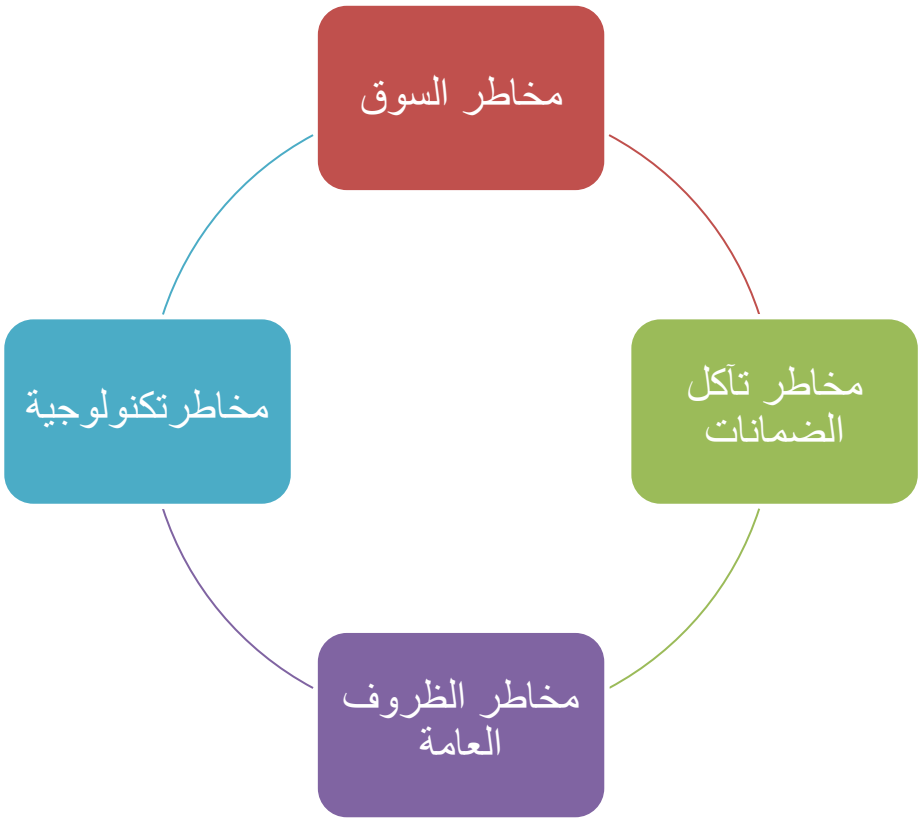

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

المطلب الثالث: أسباب نشوء مخاطر الائتمان

تتعدد أسباب حدوث مخاطر الائتمان بتعدد الأنشطة الاقتصادية وكذلك المعطيات المرتبطة بالبنك والعميل نذكر منها كالآتي: [1]

-عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض والمقترض: يقصد به أحدهما يملك من المعلومات تفوق معلومات الطرف الآخر.

-عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقترض: وهذا يعبر عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له , فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساسا بالعوامل الاقتصادية.

وهناك من يرجع أسباب المخاطر الائتمانية لعوامل خارجية وداخلية منها:

العوامل الخارجية وتشمل: [2]

[1] نورة زبيري وحسين بلعجوز، **النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد02، الجزائر، مارس 2017، ص 107.

[2] بشرى يحي منصور، **تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني**، المجلد09، العدد01، مصر،2018، ص 390.

-تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال؛

-تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثارا سلبية على الطرف المقابل؛

العوامل الداخلية وتشمل: [1]

-ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك لعدم الخبرة أو عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة؛

-ضعف سياسات التسعير؛

-ضعف إجراءات متابعة المخاطر؛

بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: [2]

-العملية المطلوب تمويلها وظروفها والضمانات المطلوبة فيها؛

-أخطاء العاملين في البنك والتي لا تقع فقط أثناء مرحلة الدراسة وإنما أيضا أثناء التنفيذ؛

-أخطار السرقة والاختلاس وتواطؤ المسؤول بالبنك مع العميل؛

[1] نورة زبيري وحسين بلعجوز، نفس المرجع السابق، ص 107.

[2] فريد بولحبال، **إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد7، العدد3، الجزائر، ديسمبر2020، ص 1336.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بمفهوم القروض البنكية وآليات منحها إذ تعتبر أداة رئيسية في الاقتصاد لتسهيل تمويل الأفراد والشركات، وفي المقابل تطرقنا إلى مجموعة من المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك جراء منحه للقروض، والتعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الاقتصاديين، فعلى البنك في هذه الحالة اتخاذ جميع احتياطاته الضرورية التي تجنبه الخطر الذي يظل من أكبر التحديات التي تواجهه، مما يتطلب إدارة دقيقة للائتمان وإتباع استراتيجيات فعالة لتقليل هذه المخاطر وضمان استقرار المؤسسات المالية..

الفصل الثاني

استراتيجيات تسيير مخاطر الائتمان في البنوك

تمهيد:

في ظل التغيرات الاقتصادية والتقلبات السوقية أصبحت استراتيجيات تسيير مخاطر الائتمان ضرورة حتمية لأي مؤسسة مصرفية تسعى للحفاظ على توازنها المالي وتقوية مركزها التنافسي، وتشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة من الأدوات والأساليب والسياسات التي تهدف إلى الوقاية من التعثرات الائتمانية وذلك من خلال تنويع المحفظة الائتمانية والاعتماد على الأنظمة التكنولوجية الحديثة.

يتناول هذا الفصل دراسة مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمدها البنوك لتسيير مخاطر الائتمان مع التركيز على أهمية تطوير النماذج الرقمية الحديثة في تحسين كفاءة عملية تقييم المخاطر الائتمانية.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أدوات وأساليب تقييم مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: سياسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.

المبحث الأول: أدوات وأساليب تقييم مخاطر الائتمان

تقييم مخاطر الائتمان هو عملية تهدف إلى معرفة قدرة المقترض على سداد القروض وتعتبر هذه العملية من الأساسيات في المؤسسات المالية كالبنوك والشركات المالية، حيث يتم تحديد مدى استقرار وسلامة العلاقة المالية مع العملاء لتقييم هذه المخاطر يتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التي تعتمد على جمع وتحليل البيانات المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي للعميل

إن التحليل المالي هو أحد الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون، المديرون الماليون، والمحللون الاقتصاديون لفهم الأداء المالي للشركات والمؤسسات، من خلال تحليل البيانات المالية، يمكن للمؤسسات اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، تحسين الأداء المالي والكشف عن المخاطر المالية المحتملة.

يمكن تعريف **التحليل المالي** بأنه: العملية التي من خلالها يتم استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة.[1]

وتنقسم هذه النسب إلى: [2]

أولا: نسبة السيولة

عرفنا السيولة بأنها سهولة تحويل الأصول إلى نقدية بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة. وبالتالي فهناك اختلاف في درجة السيولة التي تتمتع بها الأصول المختلفة، فالأوراق المالية تتمتع بدرجة أعلى من السيولة من أصول أخرى كالمباني مثلا، وفي هذا المجال يقول عبد الغفار حنفي بأن النقدية والاستثمارات المالية قصيرة الأجل كأذون الخزانة – تندرج تحت الأصول السائلة النقدية. أما بقية الأصول الأخرى فهي تندرج تحت الأصول الأقل سيولة، كأوراق القبض مثلا فهي وعد بالوفاء من قبل العملاء، والتي تختلف من حيث مخاطر عدم السداد، وتواريخ الاستحقاق، وفقا لنوع العميل، وسياسة الائتمان للشركة ومن أهم نسب السيولة المستخدمة:

أ- نسبة التداول:

نسبة التداول تمثل مدى قدرة المنشأة عل مواجهة التزاماتها الجارية من أصولها المتداولة.

* **نسبة التداول**= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

[1] نعيم نمر داوود، التحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 10.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص-ص254-257.

ب- نسبة السيولة السريعة:

تختلف هذه النسبة على نسبة التداول بأنها تستثنى من اعتبارها بضاعة آخر المدة وذلك لأن المنشأة قد تحتاج إلى بعض الوقت لبيعها وتحويلها إلى نقدية وبالتالي فإن:

* **نسبة السيولة السريعة=**(الأصول المتداولة – بضاعة آخر المدة) / الخصوم المتداولة

ج- صافي رأس المال العامل:

صافي رأس المال العامل هو عبارة عن الأصول المتداولة مطروح منها الخصوم المتداولة، أي هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. وصافي رأس المال العامل يوضح مدى انخفاض قيمة الأصول المتداولة قبل أن تصبح غير قادرة على تغطية التزاماتها الجارية من خصومها المتداولة.

ثانيا: نسبة المديونية

تهدف هذه النسب أو المعدلات إلى:

أ- التعرف على مدى مساهمة أصحاب المؤسسة والدائنين في تمويل الموجودات، أي مصادر تمويل الموجودات.

ب- كذلك التعرف على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل المتمثلة في الأصل والفائدة.

ويمكن القول بعبارة أخرى التعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، وهذا يقود إلى التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من هذه المصادر، ومدى التوازن بين مصادر التمويل.

ويمكن الإشارة إلى نسبتين من نسب هذه المجموعة وهما: [1]

أ- نسبة تغطية الفوائد:

نسبة تغطية الفوائد= ربح التشغيل (الربح قبل الفائدة والضريبة) / الفوائد الموزعة.

وهذا المقياس من أشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات المنشأة على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل، حيث تقيس عدد مرات اكتساب الفائدة، وتحسب بقسمة المكاسب قبل الفوائد وقبل ضريبة الدخل، على مصروف الفائدة السنوية المطلوب سدادها.

ب- معدل تغطية الأعباء الثابتة(نسبة التغطية الشاملة):

= (ربح التشغيل (الربح قبل الفائدة والضريبة)+الاستهلاكات + الإيجارات) /

الفوائد المدفوعة + (أقساط القروض المستحقة / 1- ض)+ الدفعات الإيجارية

[1] خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005/09/11، ص ص،45، 46.

ثالثا: نسبة الربحية

و يستدل منها على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها وتشمل النسب التالية: [1]

***معدل العائد على الاستثمار**= صافي الربح / مجموع الأصول

***معدل العائد على حقوق الملكية** = صافي الربح / حقوق الملكية

***هامش الربح** = صافي الربح / صافي المبيعات

وتعد هذه النسب مهمة لكل من الملاك وطالبي التمويل على حد سواء، فعدم كفاية الأرباح يؤثر على الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشرا على عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على منح الائتمان، لأن المصرف عند منح الائتمان يتوقع ببساطة أن يقوم طالب التمويل بسداد أصل التمويل من الأرباح المحققة وليس من بيع الأصول المملوكة.

رابعا: نسبة الكفاءة

يهتم المحلل المالي بهذه المجموعة من النسب لتقييم نشاط المؤسسة على مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها، وتضم هذه المجموعة النسب التالية: [2]

أ- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق مبيعات حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المنشأة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر. وتعطي هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

ب- نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل:

ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات، وتعطي النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل = المبيعات / صافي رأس المال العامل

ج- معدل دوران المخزون:

[1] أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أدار 2012، ص 40.

[2] منير شاكر، إسماعيل اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل الدوران يعتبر دليلا قويا على كفاءة الأداء إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشروع لبعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة، وتعطي النسبة بالعلاقات التالية:

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات / المخزون

د- متوسط فترة التحصيل:

وهي النسبة التي تقيس مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع وقد يكون انخفاض النسبة دليلا على كفاءة إدارة التحصيل ونشاطها ولكنه أيضا يدل على إتباع سياسة ائتمانية متشددة.

خامسا: نسبة المردودية أو النتيجة

يعتمد المحللون الماليون في تحليل المردودية على مجموعة من المؤشرات المالية يتم التطرق إليها فيما يلي: [1]

أ- نسبة مردودية الأموال الخاصة:

تعتبر مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة على القدرة الربحية لرأس المال الخاص المستثمر من طرف المساهمين، وترتكز هذه النسبة على مصادر التمويل الخاصة دون اعتبار لاستخدامها وهي تأخذ في الحسبان مصالح المساهمين والملاك، يمكننا قياس مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة الاقتصادية وفق العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

ب- نسبة مردودية الأصول:

تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط وتحسب بالعلاقة التالي: [2]

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

ج- نسبة مردودية النشاط:

تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي:

[1] منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص 126.

[2] منير شاكر، إسماعيل اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

فهي تهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية.

د- نسبة مردودية الأموال الدائمة:

تشتمل الأموال الدائمة على الأموال الخاصة مضافا إليها الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، ويمكن حساب مردودية الأموال الدائمة في المؤسسة الاقتصادية انطلاقا من مردودة الأموال الخاصة، فلو أضفنا في المقام الديون الطويلة والمتوسطة الأجل فإن البسط يجب أن يتضمن عوائد هذه الديون فتصبح هذه النسبة مكونة من مجموعة من العناصر الأساسية مثل: (صافي نتيجة السنة المالية، الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وكذا الأموال الدائمة للمؤسسة)[1] فتحسب كما يلي:

نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل / الأموال الدائمة

الشكل (7): نسب التحليل المالي للعميل

[1] منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

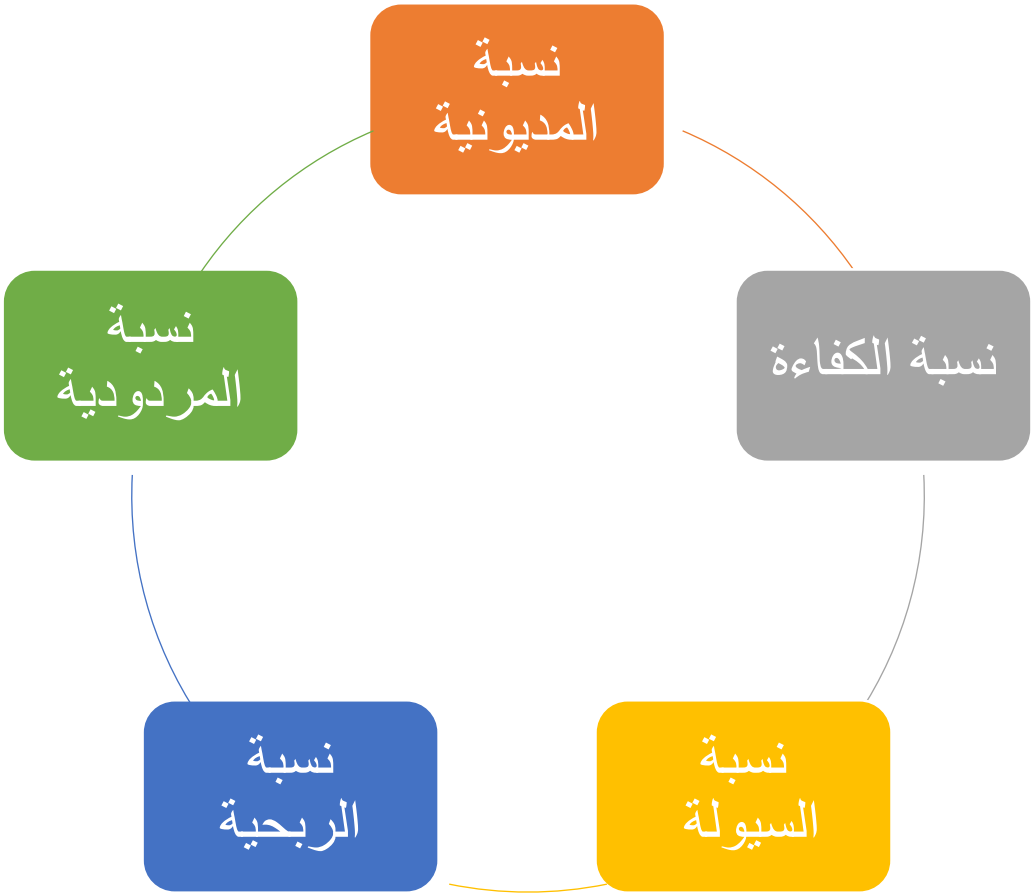

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

المطلب الثاني: تصنيف الجدارة الائتمانية

إن التصنيفات الائتمانية تمثل مؤشرا مهما وعاملا أساسيا يؤثر بشكل مباشر، سواء سلبيا أو إيجابا في القرارات المالية والاقتصادية والاستثمارية للدول والمؤسسات الكبرى.

ويمكن تعريف **الجدارة الائتمانية** على أنها: مدى أهلية المدين سواء فردا أو شركة واستحقاقه وفق تقدير الجهة المقرضة لتمنحه الائتمان، إذ تعتمد الأخيرة عند تقدير احتمالية التخلف عن السداد على سجلات سداد المدين والتصنيف الائتماني إضافة إلى الأصول المجودة وإجمالي الالتزامات في بعض الأحيان.[1]

وتصنف الجدارة الائتمانية إلى:

1- الوكالات الائتمانية:

[1]Alfateh Alamin Abdalrahim and AbdElhaq Maki Elhad, (2024) , A proposed midel for applying the Analytical Procedures Auditing Standard to measure the creditworthiness of customers , journal of Economic Administrative and Legal Sciences,vol 08 , Num (12),p 27.

تقدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية خدماتها في السوق العالمية، وتقوم بتصنيف جميع أنواع الديون بمختلف أجالها، إضافة إلى تصنيف الديون السيادية سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية، وأهم هذه الوكالات:

أ/ وكالة ستندر أند بورز (Standard&poors)

تعد وكالة ستندر أند بورز من الوكالات الرائدة في التصنيفات الائتمانية وتتوزع مكاتبها على 28دولة حول العالم وتمارس عملها منذ أكثر من 150عاما، ولديها أكثر من مليون تصنيف ائتماني للحكومة والمؤسسات والقطاع المالي والأوراق المالية، هدفها نشر الشفافية والمساعدة في توفير المعلومات للنشطاء في السوق حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.[1]

ب/ وكالة موديز (Moody s)

تعتبر وكالة موديز أقدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيث بدأت نشاطها سنة 1909، وهي تعمل على تقديم التصنيفات الائتمانية إضافة إلى توفير البيانات البحثية وأدوات تحليلية لتقويم مخاطر الائتمان، وتنتشر مكاتبها في 41دولة حول العالم ولديها أزيد من 11700موظف من جميع أنحاء العالم، وفي سنة 2016 قاربت إيراداتها 3.6بليون دولار، وتعد إحدى وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية التي تصدر تصنيفات ائتمانية قصيرة وطويلة الآجال ويتم الاعتماد على تصنيفها لقياس الجدارة الائتمانية للدول مما ينعكس على مناخ الاستثمار بها حيث تعطى وفق مؤشراتها درجات ائتمانية كما يلي: حيث تصنف التصنيف (AAA: AA1) أكثر أمانا والتصنيف (A1: AA2) جدارة ائتمانية عالية والتصنيف :(Baa1 A2) كجدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية والتصنيف (Baa2: Baa1) كجدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة والتصنيف الائتماني (Ba2: B1) غير استثمارية والتصنيف (B2: Caa1) بالمخاطرة والتصنيف (Caa2: C) بالمخاطرة العالية.[2]

ج/ وكالة فيتش Fitch

تعد وكالة فيتش أحد أهم من يقدم تصنيفات ائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، يوجد مقر الوكالة بنيويورك وتغطي ما يقارب 150دولة، ولديها أكثر من 50مكتبا منتشر في جميع أنحاء العالم. وهي فرع من فروع شركةHearst corporationالتي تنشر البحوث والتحليلات المالية عن الأسهم والسندات تأسست تلك الوكالة عام 1913م عدد الموظفين لديها حاليا حوالي 2000موظف تعمل في مجال التصنيف الائتماني الأمريكية التي تصدر تصنيفها لقياس مدة قدرة الحكومات أو الشركات المقترضة على الوفاء

[1] عروسي سميرة، فعالية وكالات التصنيف الائتماني في تقييم المخاطر السيادية، شهادة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021-2022، ص 22.

[2] عروسي سميرة، نفس المرجع السابق، ص 23.

بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقترضة أي تصدر شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية وتعد إحدى وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية التي تصدر تصنيفات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل ويتم الاعتماد عليها لقياس الجدارة الائتمانية للدول.[1]

2- النماذج الرقمية:

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة **5cs** أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وفيما يلي هذه المعايير: [2]

أ/ شخصية العميل Character: ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل، وتعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة، والأخلاق، وهذه السمات إذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه، إذ تعد شخصية العميل الركيزة التي تؤثر تأثيرا كبيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالتالي فهي تعتبر من أهم الأمور عند إجراء التحليل الائتماني، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزم بكافة التعهدات، وكذلك حريصا على دعم البنك له، ويعتبر قياس شخصية العميل عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تحيط به بعض الصعوبات من الناحية العملية، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له.

للتعرف من خلاله على المستوى المعيشي للعميل، وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، وكذلك معرفة مستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها، وكذلك التعرف على ماضيه مع البنك، ومع الغير وأيضا معرفة تصرفاته السابقة مع البنوك الأخرى، وذلك من خلال الاتصال مع المنشأة والعاملين بها وبمورديها والبنوك التي تعامل معها العميل.

وهناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافة وهي: [3]

- مدى انتظامه في سداد التزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها من خلال الاستعلام عن العميل من هذه البنوك.
- مدى التزامه بالتعهدات مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها العميل سواء كانت مورده لاحتياجاته أو مستخدمه لمنتجاته.

[1] -Moody s Agency, Aavilable On: www.moodys.com.

[2] خلود علي ظاهر رشدان، أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، كلية المال والأعمال، جامعة آل بيت، الأردن، عمان، 2009-2010، ص 53.

[3] خلود علي ظاهر رشدان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- الاطلاع على سجل المحاكم لمعرفة وجود أو عدم وجود حجوزات وقعت عليه أو أحكام وقعت عليه لإخلاله بالتزاماته بعد الدفع، وهل سبق إشهار إفلاسه أم لا.
- معرفة التصرفات الشخصية للعميل من خلال علاقاته الاجتماعية أو المحيطة بعمله و مدى تمتعه باحترام المجتمع له.

ب/ المقدرة على الدفع(Capacity): أي المقدرة على دفع سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، وتقيم المقدرة على الدفع من خلال تحليل القوائم المالية بشكل رئيسي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى كخبرة الإدارة.[1]

ج/ رأس المالCapital: يعبر رأس مال العميل على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على السداد.[2] ويعتبر الضمان الإضافي في حال فشل العميل بالتسديد، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته تعتمد بشكل كبير على قيمة رأس مال الذي يملكه، فكلما كان رأس المال كبير كلما انخفضت المخاطر الائتمانية، ويرتبط رأس المال بمصادر التمويل الذاتية للمنشأة والذي يشمل:

رأس مال المستثمر والاحتياطات المكونة من الأرباح المحتجزة، ولابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وذلك لضمان جدية العميل في تنفيذ مشروعاته، وتعد قدرة العميل على سداد التزاماته من أكثر المؤشرات التي تهتم بها البنوك لتقييم مدى إمكانية منح العميل للائتمان المطلوب، ويجب على الباحث الائتماني الحصول على بيانات ومعلومات عن العميل.

د/ الضمانات Collateral: وتعد مصدرا بديلا للسداد، ولا يجب أن يكون توفر الضمانات منطلقا لمنح الائتمان، وهنا لا يرى الباحث أن اعتبار الضمانات مصدر أصيلا أو بديلا للسداد هو أمر صحيح، إذ أن مصدر السداد ينبغي أن يكون من النشاط التشغيلي والاعتيادي للعميل، أما الضمانات فينظر لها كوسيلة لحفظ الحقوق في حال تعذر السداد، فنموذج 5Cs قد أضاف عامل توفر الضمانات إلى عوامل الجدارة الائتمانية فيشكل صمام أمان عند التعثر، وذلك مع مراعاة عدم الانطلاق من توفر الضمانات واعتبارها أساسا في المنح الأمر الذي قد يقود إلى أزمات مالية كبرى كان آخرها أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في عام 2008، وامتدت آثارها إلى اقتصاديات أخرى.[3]

---

[1] رضوان العمار وحسين قصدي، دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد02، 2015، ص 324.

[2] شريط عابد وبنية صابرينة، أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب5Cs على اتخاذ القرار الائتماني، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة تيارت، الجزائر، ص 110.

[3] رضوان العمار وحسين قصدي، نفس المرجع السابق، ص 325.

هـ/ الظروف المحيطة Conditions: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية.[1]

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالمخاطر

ضمن هذا الإطار تم القيام بالكثير من الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بالتعثر.

أولا–نموذج Z-Score Altman:

تعتبر دراسة Altman من الدراسات الهامة التي اهتمت بالتنبؤ بالتعثر المالي، وقد قام من خلالها بتحليل 22نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات للسنة التي تسبق الإفلاس. وقد تمت الدراسة على عينة تضم 33 مؤسسة فاشلة خلال الفترة الممتدة من 1936إلى 1965 وبالمقابل 33 مؤسسة ناجحة مماثلة من حيث الصناعة وحجم الأصول لتلك العينة من المؤسسات الفاسدة. وقد اعتمد في دراسته على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، ويقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تميزية مكونة من المتغيرات المستقلة والتي تعتبر الأفضل في التمييز بين المجموعات، وتظهر أهمية كل متغير في هذه المتغيرات في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التميزية، وقد أطلق على هذا النموذج باسم **(Z-Score)**[2]

ويقوم النموذج الذي توصل إليه Altman على خمس متغيرات مستقلة يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير التابع(**Z**) وفقا للعلاقة التالية: [3]

$$Z = 3.3X1 + 1.2X2 + 1.0X3 + 0.6X4 + 1.4X5$$

X1 =الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول

X2=صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول

X3 = المبيعات / مجموع الأصول

X4=القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية للدين

[1] شريط عابد وبنية صابرينة، نفس المرجع السابق، ص 111.

[2] يحي الشريف نبيلة، مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2024، ص122.

[3] عريوة محادو زغبة طلال، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 92، 93.

X5 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول

حيث Zهو مؤشر التنبؤ بالمخاطر فانه:

عندما تكون Z> 99,2 فإن النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس.

عندما تكون Z<1,81 فإن النموذج يتوقع أن الشركة سوف تفلس.

إذا كانت Z تقع بين (1,81. 2,99) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها.

إذا كانت المؤشر Z أقل من 2,76 فإن ذلك يعطي مؤشرا بان الشركة أمام احتمالية 90 بالمئة أن تصبح مفلسة خلال عام.

وتقوم غالبية البنوك بتطبيق هذا النموذج لما له من مميزات تتركز في توفير المعلومات اللازمة للتطبيق ونتائجه الموثوقة، إلا أنه في ذات الوقت يعاني من عدد من العيوب أهمها اعتماده على بيانات تاريخية وتجاهله للمعلومات غير الكمية، كما أنه معادلة هذا النموذج ناتجة عن تطبيق تم إجراءه على الشركات الأمريكية مما يصعب في بعض الأحيان تطبيقه على الشركات غير الأمريكية.

ثانيا–نموذجmodel KMV:

يمثل نموذج KMV الذي طوته وكالة موديزKMV، تقدما كبيرا في مجال تقييم مخاطر الائتمان ويشتهر هذا النموذج على وجه الخصوص بنهجه الخاص بتكرار التعثر المتوقع (EDF)والذي يوفر طريقة متطورة لقياس احتمالية تعثر المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

1–مضمون نموذج KMV:

التركيز على قيمة الأصول والتقلبات: تتمثل الفرضية الرئيسية لنموذج KMV في العلاقة القوية بين احتمال تعثر الشركة في السداد ومؤشرين ماليين رئيسيين: القيمة السوقية لأصولها وتقلب هذه الأصول، ينبع هذا النهج من فهم أن قيمة أصول الشركة توفر لمحة عن صحتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بينما يعكس تقلب الأصول استقرار هذه القيم وإمكانية التنبؤ بها بمرور الوقت.

القيمة السوقية للأصول: تمثل القيمة الحالية لجميع أصول الشركة في حال بيعها في السوق، تشير قيمة الأصول المرتفعة بالنسبة إلى الديون إلى انخفاض احتمالية التخلف عن السداد، حيث يمكن للشركة نظريا تصفية الأصول للوفاء بالتزاماتها.

تقلب الأصول: يقيس التقلب في قيمة أصول الشركة، يشير التقلب الأعلى إلى قدر أكبر من عدم اليقين والمخاطر، مما يعني ضمنا احتمالا أكبر للتخلف عن السداد. ويرجع ذلك إلى أن التغيرات غير المتوقعة في قيم الأصول يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على خدمة الديون.

2-نظام المعادلات:

يستخدم نموذج KMV إطارا رياضيا متطورا مستمدا من نظرية تسعير الخيارات، تعتمد المعادلات على نموذج تسعير خيارات بلاك-شولز Black-Scholes ونموذج ميرتون لتسعير ديون الشركات، وتتعامل هذه النماذج مع حقوق ملكية الشركة كخيار شراء على أصولها، حيث يعمل الدين كسعر التنفيذ، يستخدم النموذج خوارزمية تكرارية من نوع نيوتن لحل هذه المعادلات. تستلزم هذه العملية إجراء تخمين أولي لقيمة الأصول وتقلباتها ثم تنقيح هذه التقديرات من خلال التكرارات المتتالية حتى يتم التوصل إلى حل مستقر، تتطلب هذه الحسابات مدخلات مثل القيمة السوقية الحالية لأسهم الشركة وتقلباتها(المستمدة من أسعار الأسهم)والقيمة الاسمية للدين وسعر الفائدة الخالي من المخاطر ويكون الناتج هو القيمة السوقية المقدرة للأصول(A)وتقلباتها (uA).

3-التردد الافتراضي المتوقع (EDF):

إن نموذج KMVبهذه الميزة تميز عن غيرة من النماذج الأخرى من خلال كيفية تعيين المسافة إلى التخلف عن السداد فبدلا من الاعتماد على التوزيع الطبيعي، يستخدم نهج **EDF**منهجية أكثر تعقيدا، مما يعزز دقة النموذج في التنبؤ حول حالات التخلف عن السداد.

4-الآثار المترتبة والاستخدام:

تقييم المخاطر: يستخدم نموذج KMV على نطاق واسع لتقييم مخاطر الائتمان، لاسيما في سياق قروض الشركات فهو يوفر فهما أكثر دقة للاستقرار المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزامات الديون.

قرارات الاستثمار والاقراض: تستفيد المؤسسات المالية من الرؤى المستمدة من نموذج KMV لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إقراض الشركات وإدارة محافظها الائتمانية.

الامتثال التنظيمي: إن النهج المتطور الذي يتبعه النموذج في تقدير قيمة العجز الكلي ومواءمته مع المتطلبات التنظيمية يجعله أداة قيمة للامتثال للوائح المالية، خاصة في حسابات الأصول المرجحة بالمخاطر.[1]

- المقارنة بين النموذجين :

[1] https://analystprep.com/study-notes/frm/part-2/credit-risk-measurement-and-management/credit-risks-and-credit-derivatives/.(2024)

العنصر	نموذجKMV	نموذجZ-Score Altman
الأساس	يعتمد على نظرية الخيارات وتقييم القيمة السوقية للأصول.	يعتمد على التحليل المالي التقليدي باستخدام النسب المالية.
المتغيرات	القيمة السوقية للأصول، تقلب الأصول، الديون، والمدة الزمنية.	الربحية، السيولة، الديون، المبيعات، وغيرها من النسب المالية.
البيانات المطلوبة	يتطلب بيانات سوقية (أسعار الأسهم، تقلبات السوق).	يتطلب البيانات المالية التقليدية من القوائم المالية.
المزايا	دقيق جدًا في التنبؤ بإفلاس الشركات مع توفر بيانات السوق.	بسيط وسهل الحساب، ويعتمد على البيانات المالية المتوفرة.
العيوب	يعتمد على توفر بيانات سوقية، ويمكن أن يكون معقدًا.	لا يأخذ في اعتباره التقلبات السوقية أو العوامل الاقتصادية الكبيرة.
الملاءمة	مثالي للشركات المدرجة التي تعتمد على سوق الأسهم.	مناسب للشركات غير المدرجة وكذلك الشركات ذات البيانات المالية التقليدية.

المبحث الثاني: سياسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك

تعرف سياسات مخاطر الائتمان بانها مجموعة من الضوابط والنصائح التي تضعها البنوك و المؤسسات المالية بهدف إدارة وتسيير مخاطر الائتمان التي قد تنشأ نتيجة لتقديم القروض والائتمانات للعملاء، و هي جزء أساسي من عملية إدارة المخاطر في البنك.

المطلب الأول: المعايير التنظيمية (بازل 1، بازل 2، بازل 3)

تعتبر معايير بازل الثلاث من المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة بازل للإشراف البنكي بهدف إدارة مخاطر البنوك.

الفرع الأول: مقررات لجنة بازل 1 في تسيير مخاطر الائتمان

1/ تعريف لجنة بازل 1 المصرفية: هي تلك اللجنة التي تأسست سنة 1974م من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف، وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك محافظ بنك انجلترا المركزي آنذاك. ويقتصر أعضاء اللجنة على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في " السويد، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا بالإضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا" . [1]

2/ أسباب إنشاء هذه اللجنة: تتمثل أسباب انشائها في: [2]

تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك.

بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال بتلك البنوك، وزيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك؛ ولذلك فان قرارات وتوصيات هذه

[1] شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص 94.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص94، 95.

اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، وإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وإيمانا منها أيضا بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر.

3/ أهداف اللجنة: تهدف لجنة بازل 1 إلى تحقيق أهداف رئيسية و هي: [1]

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.

- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال وتحقيق عدالة تنافسية بين البنوك.

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.

- تحقيق الاستقرار في النظام البنكي العالمي من خلال التخفيض من حجم المديونية.

- التقليل من مخاطر الائتمان كمخاطر السيولة، مخاطر الدول، مخاطر سعر الفائدة و مخاطر الصرف.

4/ مضمون اتفاقية بازل 1: بعد عدة جهود واجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 01في 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة بـ 8%والتي طبقت ابتداء من نهاية 1992لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990. كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.[2]

5/ تقييم اتفاقية بازل 1: من البديهي ألا يخلو أي تقييم لأي شيء من ذكر إيجابياته ثم سلبياته، و هذا ما سنقوم به في هذا الفرع على التوالي:

---

[1] العسالي جمال، **مقررات لجنة بازل (2، 1)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 2، ص3.

[2] شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص96.

أولا: الإيجابيات: تتمثل أهم الإيجابيات التي طرحتها اللجنة في اتفاقيتها الأولى في النقاط التالية: [1]

– الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي و إزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة.

– تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال و جعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك.

– توفير معيار يتميز بسهولة التطبيق نسبيا، و يقدم مقياسا سهل المقارنة و التدقيق لسلامة البنك، فضلا عن أن تطبيقه في أوائل التسعينات، قد أوقف الهبوط في معدلات رأس مال البنوك في معظم دول مجموعة العشرة.

– القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة البنوك و المؤسسات المالية و ذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته و عناصره دوليا و بذات الصورة بين دول و أخرى، أو بين بنك و آخر، و فيما لو قامت البنوك بالإعلان عن موقفها من الالتزام بالمعيار، فإنه يسهل على جهات الرقابة متابعة مدى التزامها به بكل سهولة.

– إن تطبيق معيار كفاية رأس المال يشجع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية قوية و قادرة على مواجهة المخاطر المختلفة.

ثانيا: السلبيات: بالرغم من المزايا السابقة التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال (اتفاقية بازل الأولى) إلا أنه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه، و التي يتمثل أهمها فيما يلي: [2]

-افتراض أن المخاطر التي يتعين رقابتها تقتصر فقط على المخاطر الائتمانية، دون أن يتعرض النموذج إلى الأنواع الأخرى من المخاطر التي يتعين الرقابة عليها، و إن كانت لجنة بازل قد قامت لاحقا في عام 1996م بتعديل هذا النموذج بحيث يشمل المخاطر السوقية ثم مخاطر التشغيل.

– اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من قبل المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين و صناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال.

– تعد من أهم سلبيات المعيار إضافة تكلفة إضافية تتحملها المنشآت المصرفية مما يجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة، إذ يتعين عليها زيادة رأس مالها بما يتطلبه من تكلفة، عند زيادة الأصول الخطرة.

– تشجيع البنوك على امتلاك الأصول ذات درجة المخاطرة المنخفضة و إحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية) ذات درجة

[1] منار حنينة، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2013–2014، ص ص 43، 44.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 45، 46.

المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

الفرع الثاني: مقررات لجنة بازل 2 في تسيير مخاطر الائتمان

1/ **مضمون اتفاقية بازل 2:** في عام 1999 قدمت لجنة بازل وثيقة تهدف إلى مراجعة اتفاقية رأس المال لعام 1988 و أطلقت أول جولة استشارية مع الصناعة المصرفية والجهات المشرفة عليها، ولأجل الوصول إلى تصنيف أفضل للمخاطر الائتمانية اقترحت اللجنة أن يتم أخذ التصنيفات الخارجية للمصارف بعين الاعتبار وطلبت اقتراحات بخصوص تطوير مناهج داخلية لقياس المخاطر القائمة على نظم تصنيف داخلي خاص بالمصرف، فتم نشر الوثيقة الاستشارية الثانية في يناير 2001 والتي قدمت المزيد من التفاصيل الخاصة بالمناهج المتقدمة المختلفة في إطار كفاية رأس المال.

ومع حلول يوليو 2001 تلقت اللجنة أكثر من 250 تعليقا على مقترحات الوثيقة الثانية وبعد دراستها أخذت بالعديد منها لتعديل اتفاقية بازل الأولى، وقدمت اللجنة إطارا جديدا لإكمال وتطبيق الاتفاقية الجديدة إذ اطلقت في بداية 2002 جولة ثالثة إضافية تم بموجبها الانتهاء من صياغة الاتفاقية الجديدة على أن يبدأ العمل بها مع مطلع 2005.

جاءت بازل الثانية للاهتمام أكثر بالتعقيدات التي تشهدها العمليات المصرفية إذ تركت للمؤسسات الائتمانية بعض الصلاحيات في الخيارات المحتملة، بحيث تضمنت بازل الثانية إلى جانب المعايير الكمية معايير كيفية ونوعية إحصائية وذلك لتمكين البنوك من تحديد وتقييم أحسن لمخاطرها.

ومنه تمثل اتفاقية بازل الثانية ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي، وبشكل خاص اتجاه إدارة المخاطر لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، علما أن هناك وثائق تصدرها لجنة بازل ليست إلزامية ولكنها إرشادية، وهي تمثل أسسا جيدة سواء لإدارة المخاطر المصرفية أو لإدارة الأصول و الخصوم في البنوك بصفة عامة، وتعتبر بمثابة دليل عمل شبه متكامل لإدارة المخاطر البنكية للرقابة الداخلية والخارجية الفعالة للبنوك.[1]

2/ أهداف الاتفاقية: تعمل لجنة بازل على المحافظة على استقرار النظام المصرفي العالمي وتحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية، وفي سعيها للوصول إلى هذه الغاية سطرت مجموعة من الأهداف نذكر أهمها: [2]

– تحقيق المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.

[1] بريش عبد القادر، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لبازل 3، 2 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد29، فيفري 2013، ص ص 33، 34.

[2] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد31، 2015، ص146.

– تدعيم التوازن في المنافسة بين البنوك ذات النشاط الدولي.

– ضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والعامة.

– إدراج مخاطر ونماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كل المستويات.

– تشجيع البنوك على تطوير أنظمة داخلية لقياس وتقييم مخاطر البنوك وربطها بمستوى الأموال الخاصة.

– تغيير أوزان المخاطرة، فبعدما كانت تتراوح بين 0%و 100%أصبحت تتراوح بين 0%و 150% بإدخال فئة 150% لتقييم التعاون مع مشروعات القطاع العام غير الحكومية بنفس تعامل البنوك.

3/ الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل الثانية: اقترحت لجنة بازل 2 ثلاثة دعائم اساسية لتحقيق أهداف اللجنة وهذه الدعائم كالاتي: [1]

1/ **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** لقد اتجهت لجنة بازل 2 نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وتتكون من ثلاثة أجزاء وهي: المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

والعنصر الثاني: فهو التعريف الموحد لرأس المال الرقابي أما طريقة قياس الحد الأدنى لرأس المال من خلال مجموع كل الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية يضاف إليها (12,5%) مجموع مخصصات رأس المال لمواجهة: كل من مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

2/ **عملية المراجعة الإشرافية:** تسعى هذه الدعامة إلى تقييم مباشر لأعمال المصرف الداخلية، والتي يمكن من خلالها تقرير مدى كفاية رأس مالها، وذلك من خلال التقويم الشامل لمخاطرها، وتجري هذه العملية عن طريق إيجاد حوار أكثر فاعلية بين المصارف والمشرفين عليها، والتحديد السريع والفعال لأوجه المخاطر ومن ثم إيجاد الإجراءات السريعة والحاسمة لتقليل هذه المخاطر وإعادة رأس المال إلى وضعه السليم وتقوم هذه العملية على مجموعة من القواعد الأساسية كالشفافية الإشرافية والمساءلة.

3/ **انضباط السوق:** تؤكد اللجنة على أهمية انضباط السوق لتدعيم رقابة رأس المال ويجري ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات والبيانات الإحصائية التي تخص المصارف المختلفة ونشرها وتداولها.

<u>الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل 3 في تسيير مخاطر الائتمان</u>

1/ مضمون اتفاقية بازل 3: بعد فشل مقررات لجنة بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسب الأزمة المالية العالمية 2008 الأمر الذي جعل الاقتصاديين يشككون في الافتراضات التي يقوم عليها إطار بازل 2 ومنها أتت بازل الثالثة و تتكون من خمسة محاور هامة وهي: [1]

[1] أحمد محمد فهمي سعيد، **دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق قرارات بازل 1 و 2 في المخاطر الائتمانية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الرافدين بغداد، العراق، المجلد 8، العدد 24، الفصل الثالث، 2013، ص 228.

1- ينص المحور الأول على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك و تجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير موزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك وأسقطت لجنة بازل 3 كل ذلك ماعدا من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عمدا بالاتفاقيات السابقة.

2- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة و الناشئة عن عمليات في المشتقات وبتمويل سندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

3- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث بنسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي.

4- إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فيزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو و الازدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

5- مسألة السيولة والتي أكدت مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها أثناء الأزمة العالمية الأخيرة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30يوم أما بالنسبة للثانية فهي قياس السيولة المتوسطة و الطويلة الأمد منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

2/ **ظروف نشأة بازل 3:** دفعت الأزمة العالمية الأخيرة (2008) إلى مراجعة عميقة و شاملة للأنظمة و التشريعات المالية و المصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية.[2]

وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية و العالمية بإجراء دراسات و تحليلات شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل واقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية و المصرفية وجعلها أقل

[1] معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، السلسة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2019، ص ص 4، 3.

[2] منال هاني، **اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، الجزائر، المجلد 1، العدد 16، 2017، ص 310.

عرضة للأزمات وبشكل عام أظهرت الدراسات و التحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية على سبيل المثال: ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التوريق وإعادة التوريق المعقدة وفي ممارسات إدارة المخاطر.

إن بازل 3تمثل إصلاحات لجنة بازل من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي فالهدف من بازل 3هو تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي. [1]

3/ **تقييم لجنة بازل 3:** تتمثل سلبيات و إيجابيات اللجنة في ما يلي: [2]

1- سلبيات اتفاقية بازل: 3 نذكر منها:

- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة.

- تقليص الأرباح و زيادة تكلفة الاقتراض.

2- **ايجابيات اتفاقية بازل: 3** نذكر منها:

تقليص معدلات وقوع حدة الأزمات المالية المستقبلية.

الزيادة من احتياطات البنوك و رفع رأس مالها.

اق رار شفافية أكبر في العالم المالي.

المطلب الثاني: استراتيجيات الحد من المخاطر

تعتبر إدارة مخاطر الائتمان أحد الجوانب المهمة للإدارة المالية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، والهدف من ذلك هو تقليل احتمالية حدوث الخسائر الناجمة عن فشل المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم، حيث يمكن تطبيق عدة استراتيجيات لإدارة مخاطر الائتمان منها: سقف الائتمان، تنويع المحفظة، والاستقرار المالي، سنوضحها كالتالي:

الفرع الأول: سقف الائتمان

على البنك أن يضع لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض، كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل

[1] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[2] منال هاني، مرجع سبق ذكره، ص 312.

واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنويع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة.[1]

الفرع الثاني: تنويع المحفظة

لا تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عن سياسة تشكيل محفظة الأوراق المالية إذ ينبغي على المصرف أن لا يقتصر على القروض التي يقدمها لعدد محدد من العملاء بل يجب عليه مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على القروض، بما يحقق للبنك التنويع الكفؤ الذي يمكنه من زيادة ربحيته وتخفيض مخاطرته.

ويمكن تعريف المحفظة الائتمانية: على أنها من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما وهو الدائن (وفي حالة القروض البنكية الدائن هو البنك نفسه)، بمنح أمواله إلى شخص آخر وهو المدين على أن يلتزم الأخير بتسديد القرض مع فوائده في وقت لاحق، فعندما يقوم البنك بإقراض شخص معين، فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد في تاريخ الاستحقاق وفق الشروط والصيغ المتفق عليها.[2]

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب "التنويع البسيط" ويتمحور تصور ماركويتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين: [3]

* **الأول:** معدل العائد على الأصول.

* **الثاني:** التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري يتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

و هناك 3 استراتيجيات يمكن استخدامها في عملية التنويع وهي: [1]

---

[1] ألاء زياد ابداح، **أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، حيزران 2020، ص ص 27، 26.

[2] عفاف بشيري، **إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 7، السنة السابعة 2016، ص198.

[3] مفتاح صالح و معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية – تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 نيسان- أفريل 2007، ص 11.

1- تضمين مكونات المحفظة الاستثمارية أنواع متعددة من الأدوات المالية مثل الأسهم، صناديق الاستثمار المشترك والسندات، إذ عندما تتكون المحفظة الاستثمارية من أدوات متنوعة فإن مستويات المخاطر تنخفض، فالخسائر الكبيرة في مجال معين يقابلها أرباح في مجالات أخرى.

2- تختلف الأوراق المالية الخاصة بكل قطاع أو حتى جغرافيا وهذا يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أدنى حد من تأثير التغيرات في القطاع أو مكان الاستثمارات المحددة.

3- تنويع الاستثمارات من خلال المزج بين الاستثمارات المحلية والدولية، عن طريق الاستثمار وتنويع المحفظة الاستثمارية على كثير من البلدان، وبذلك فإن أي أحداث داخل بلد معين سيكون أقل تأثيرا على مجمل الاستثمارات في المحفظة الاستثمارية للمستثمر.

الفرع الثالث: الاستقرار المالي

تأثر استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي الذي يعد خطوة مهمة للبنوك على المدى القصير و الطويل على حد سواء، حيث تتضمن إدارة مخاطر الائتمان تقنيات مختلفة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها والتخفيف من حدتها، يمكن وصفها على النحو التالي: [2]

أولا: على المدى القصير: تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لتطبيق إدارة مخاطر الائتمان في الحد من مخاطر الخسارة، فالبنوك التي تنفذ إدارة مخاطر الائتمان الفعالة ستجري تقييما أكثر شمولا قبل منح القروض والمعروفة باسم المراجعة الصارمة، وعلى هذا النحو يمكن للبنوك أن تقلل على الفور من عدد القروض المتعثرة في محفظتها بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنوك أن تنشئ بسرعة أكبر احتياطات لتغطية الخسائر المحتملة التي قد تنشأ بسبب القروض المتعثرة.

إن وجود هذه الاحتياطات يسمح للبنوك بتجنب الصدمات المالية المفاجئة التي يمكن أن تعطل عملياتها واستقرارها المالي.

يمكن أن يؤدي تنفيذ الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان أيضا إلى زيادة ثقة العملاء والمستثمرين في البنك، حيث عندما يرون أن البنك لديه نظام قوي وموثوق لإدارة مخاطر الائتمان فمن المرجح أن ينظروا إلى البنك على أنه أكثر استقرارا وموثوقية، فهذا التصور الإيجابي يمكن أن يزيد من قاعدة العملاء وحجم الاستثمار على المدى القصير، ويمكن أن توفر الثقة المتزايدة من أصحاب المصلحة هؤلاء دعما إضافيا لسيولة البنك وعملياته بشكل عام.

---

[1] أحمد الحسيني، **المحفظة الاستثمارية**، موجهة لطلبة المرحلة الرابعة، تخصص قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة المستنصرية، العراق، 2022، ص ص 36 -37.

[2] - Alfiana and others, Agustus (2024), Credit Risk Management Strategies For Financial Stability in The Banking Sector، Journal of Education, Economiv cs, and Technology, Vol 1,Num 5,p 396.

-هناك تكاليف مرتبطة بالتطبيق الأولي للإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تحتاجها البنوك إلى تخصيص أنظمتها وتدريب الموظفين وتحسين الإشراف الذي قد يتطلب استثمارات أولية كبيرة، في حين أن هناك نفقات أولية ضرورية لضمان مخاطر الائتمان يمكن تنفيذها بنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، قد يكون لهذه التكاليف تأثير على الأرباح على المدى القصير لكنها تعتبر مخاطرة يمكن لها تحقيق فوائد كبيرة على المدى الطويل.

ثانيا: على المدى الطويل: إن تنفيذ الإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان سيكون له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنك، فمن خلال تقليل عدد القروض المتعثرة ستكون جودة أصول البنوك أقوى وأكثر استقرارا وإدارة سيولتها بشكل أكثر فعالية مما يسمح لها بالاستجابة للسوق والاحتياجات المالية بشكل اكثر مرونة، كما أن الاستقرار الائتماني الجيد يقلل أيضا من التقلبات في أرباح البنوك وهو ما يدعم بدوره العمليات طويلة الأجل، وعلاوة على ذلك يمكن للبنوك التي لديها إدارة فعالة لمخاطر الائتمان أن تسرع نموها على المدى الطويل وهذا الطويل وهذا يدعم نمو الأعمال التجارية بشكل أكثر استدامة للبنوك ذات السمعة القوية، حيث في إدارة المخاطر تجد أنه من السهل عليها الاحتفاظ بقاعدة عملائها وتوسيعها الأمر الذي يساهم بدوره في زيادة الإيرادات والاستقرار المالي.

وبمرور الوقت يمكن للبنوك المستقرة توسيع أنواع منتجاتها وخدماتها كتقديم المزيد من أنواع القروض أو الاستثمارات، فهذا التنويع لا يدعم النمو فحسب بل يساعد أيضا في نشر وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وبعبارة أخرى فإن الإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان تسمح للبنوك بالحفاظ على محفظة متوازنة وتقليل المخاطر.

كما تسمح الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان للبنوك بالامتثال بسهولة أكبر للوائح المصرفية المتزايدة مع الإدارة الجيدة، حيث يمكن للبنوك ضمان امتثالها للمتطلبات التنظيمية الدولية والمحلية كاتفاقية بازل الثالثة.

وتؤكد هذه اللوائح على أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر لضمان استقرار النظام المالي ككل، فالبنوك التي تخضع للامتثال لهذه اللوائح التنظيمية سينظر إليها على أنها أكثر مصداقية وموثوقية وهذا بدوره يدعم استقراها المالي على المدى الطويل.

- الابتكار التكنولوجي هو أيضا عامل مهم في تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان، حيث تسمح التكنولوجيا بتحليل المخاطر البنكية بما فيها تعديل وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر باستمرار كاستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحليل مخاطر الائتمان ويمكن إجراء تقييم أكثر دقة وسرعة لجودة الائتمان.

فمن خلال استخدام هذه التقنيات يمكن للبنوك تحديد المخاطر المحتملة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدتها، حيث تساهم هذه التطورات التكنولوجية في تحقيق الاستقرار المالي المستدام على المدى الطويل.

بشكل عام فإن تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان له تأثير كبير على الاستقرار المالي للبنوك في المدى القصير والطويل، فعلى المدى القصير تتمثل المنافع الرئيسية في تقليل مخاطر الخسارة وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين. أما على المدى الطويل يكون التأثير أكثر وضوحا في شكل استقرار مالي أكبر ونمو مستدام وامتثال تنظيمي والقدرة على التكييف مع التطورات التكنولوجية، كل هذه العوامل تساهم في الرفاهية المالية العامة للبنوك.[1]

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تحسين إدارة مخاطر الائتمان

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة في مخاطر الائتمان وتقييمها وإدارتها، حيث يوجد اتفاق عام أن التكنولوجيا المالية تقلل من مخاطر الائتمان بشكل فعال. يتم التخفيض في مخاطر الائتمان من خلال تطبيق التكنولوجيات المتقدمة مثل تحليلات البيانات الضخمة والتعلم الآلي، التي تسهل تقييم المخاطر وإدارتها بشكل أكثر دقة وتعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسات المالية، وبالتالي تقليل احتمالية التخلف عن سداد القروض المتعثرة.[2]

تعريف التكنولوجيا المالية: يمكن اعتبار ان التكنولوجيا المالية مزيج من التمويل والتكنولوجيا، حيث ان مجلس الاستقرار المالي قد عرف التكنولوجيا المالية أنها الابتكار المالي المدفوع بالتطوير والتقدم التكنولوجي المستمر.[3]

الفرع الأول: تقنية البلوك تشين في إدارة مخاطر الائتمان (block-chain Technology)

البلوك تشين هي آلية محاسبة مشتركة موزعة تتميز بخصائص مختلفة كاللامركزية والثبات وعدم قابلية التغيير و الكشف عن الهوية، وهذا يعني أنها تلبي احتياجات الصناعة المالية لأمن البيانات وأصالة المعاملات والخصوصية والسرية.[4]

برزت تقنية البلوك تشين كأداة تحويلية في القطاع المالي حيث أحدثت ثورة في إدارة مخاطر الائتمان، فمن خلال توفير منصة لامركزية وآمنة وشفافة لتسجيل المعاملات و التحقق منها.

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لتقنية سلسلة الكتل في إدارة مخاطر الائتمان في قدرتها على تعزيز الشفافية والحد من الاحتيال في المعاملات الائتمانية وغالبا ما تنطوي المعاملات الائتمانية التقليدية على وسطاء متعددين وعمليات معقدة، وهو ما يمكن أن يزيد من مخاطر الاحتيال والأخطاء حيث تلغي تقنية

[1]Alfiana and others, ibidem, p 397.

[2]Remond elsaid mohamed libda, September (2024), the impact of fintech on credit risk managment: An applied study On the Egyptian banking sector, journal of Univesity for Administrative Sciences, Vol 61, Num 5, p 390,393.

[3]Gand li and others, july (2022), Fintech, Bank Risk-Taking, and Risk-Warning for Commercial Banks in the Era of Digital Technology, frontier in psychology, vol 13, p 2,3.

[4]Gand li and others , ibidem, p 3.

البلوك تشين الحاجة إلى الوسطاء من خلال توفير دفتر أستاذ لامركزي يسجل جميع المعاملات بطريقة شفافة وآمنة باستخدام تقنية سلسلة الكتل، ويمكن للمؤسسات المالية التحقق من صحة المعاملات والسجلات الائتمانية في الوقت الفعلي مما يقلل من مخاطر الاحتيال والاخطاء في المعاملات الائتمانية، وعلاوة على ذلك توفر تقنية سلسلة الكتل سجلا آمنا وغير قابل للتغيير لجميع المعاملات مما يجعل من الصعب على الجهات الفاعلة الخبيثة التلاعب بالبيانات أو تغييرها، وهناك مزايا رئيسية أخرى لتقنية سلسلة الكتل في إدارة مخاطر الائتمان قادرة على توفير حفظ سجلات آمنة وغير قابلة للتغيير للتاريخ والمعاملات الائتمانية، وغالبا ما تعتمد أنظمة إعداد التقارير الائتمانية التقليدية على قواعد بيانات مركزية وهي عرضة للاختراق وخرق البيانات، من ناحية أخرى تستخدم تقنية البلوك تشين خوارزميات التشفير لتأمين المعاملات والسجلات مما يجعل من المستحيل على الأطراف غير المصرح لها الوصول إلى البيانات أو تغييرها باستخدام تقنية البلوك تشين، يمكن للمؤسسات المالية إنشاء سجل آمن ومقاوم للتلاعب بالتاريخ الائتماني للأفراد بما في ذلك سلوكهم في السداد وجدارتهم الائتمانية، يمكن الوصول إلى هذا السجل والتحقق منه في الوقت الفعلي من قبل الأطراف المخولة مثل المقرضين ووكالات الائتمان دون الحاجة إلى وسطاء، هذا لا يعزز فقط من أمان المعاملات الائتمانية فحسب بل يعمل أيضا على تبسيط عملية تقييم الائتمان مما يقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بأنظمة الإبلاغ الائتماني التقليدية.

*على سبيل المثال: يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل لإنشاء هويات رقمية للمقترضين والتي ترتبط بتاريخهم الائتماني حيث يمكن تخزين بشكل آمن على سلسلة الكتل والوصول إليها من قبل المقرضين للتحقق من هوية المقترض وجدارته الائتمانية، كما يمكن أن يساعد ذلك في الحد من مخاطر سرقة الهوية والاحتيال في المعاملات الائتمانية وتحسين الأمن العام للنظام المالي كما يمكن للتكنولوجيا السماح للمقرضين من الوصول إلى رؤية أكثر شمولا وحداثة لتاريخ المقترض الائتماني بما في ذلك المعلومات من مصادر متعددة.[1]

الفرع الثاني: البيانات الضخمة في إدارة مخاطر الائتمان (Big DaTa)

البيانات الضخمة هي بيانات وتقنيات جديدة لتقييم المخاطر حيث أدى الابتكار الرقمي إلى تغيير كمية وطبيعة المعلومات المستخدمة في قرارات الإقراض، فمع تطور التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ازدادت كمية البيانات التي يمكن استخدامها لتقييم الائتمان بشكل كبير، إذ أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض تكلفة تخزين ومعالجة هذه المعلومات في النهج التقليدي لتقييم المخاطر، كما تستخدم البنوك بشكل أساسي مصادر بيانات موحدة مثل السجلات الائتمانية ومكاتب الائتمان والتي يتم دمجها في بعض الحالات مع معلومات بسيطة عن المقترض، وتعزز البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي من فوائد المعلومات الاستباقية وهو نشاط تميل شركات التكنولوجيا المالية إلى القيام به بكفاءة عالية نظرًا لقدرتها على

[1]Anwulika Ogechukwu Scott and others, (2024), Advanced risk management solutions for mitigating credit risk in financial operations, magna scientia advanced Research and Reviews, vol 11, num 01, p217-218-219.

التعامل مع المدخلات الرقمية، و يمكن للمقرضين استكمال المصادر القياسية ببيانات جديدة يمكن حذفها من مواقع الويب ومواقع مقارنة الأسعار ومنصات الشبكات والأسواق عبر الإنترنت من أجل بناء ملفات تعريف ائتمانية أكثر شمولاً للمقترضين المحتملين.[1]

الفرع الثالث: مستقبل الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر الائتمان (AI)

مستقبل الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر ينطوي على اتجاه واعد إلا أنه يجب تلبية العديد من الاعتبارات الرئيسية لضمان استخدام هذه التكنولوجيا بشكل فعال، ويتمثل أحد الاتجاهات المبشرة بالخير في تطوير نماذج هجينة تستفيد من القوة التنبؤية لتقنية (AI) ولكنها تجمع بين هذه القوة وقابلية تفسير النماذج التقليدية، قد إضافة تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى النماذج باستخدام الانحدار اللوجيستي أو أشجار القرار بعد الدقة في الذكاء الاصطناعي مع الاحتفاظ بالشفافية لتلبية الامتثال التنظيمي؛ وبالتالي يمكن أن توفر النماذج الهجينة بديلا عمليا للمؤسسات المالية التي قد تكون متخوفة تماما حول استخداماتها، قد يكون هناك مسار آخر مثير للاهتمام يتمثل في التحقيق حول تطوير النماذج الواعية بالعدالة في نهاية والتي يمكن أن تقلل من التحيز دون التضحية بالدقة، وينبغي أن تتحرى الأبحاث المستقبلية مثل هذه التقنيات في سياق تقييم مخاطر الائتمان خاصة فيما يتعلق بفعالياتها في الحد من التمييز في التطبيقات الواقعية.[2]

ومن الاتجاهات البحثية المهمة الأخرى التأثير الأخلاقي لاستخدام مصادر بيانات بديلة في تقييم مخاطر الائتمان، في حين أن البيانات البديلة تُقدم مزايا في التنبؤ بمخاطر الائتمان إلا أنها تُثير أيضًا مخاوف كبيرة بشأن خصوصية البيانات والقضايا التنظيمية لا سيما في ظل قوانين حماية البيانات الصارمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات، هناك حاجة إلى مزيد من البحث والذي سيُطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي المُطورة حديثًا للحفاظ على الخصوصية، بما في ذلك التعلم الفيدرالي والخصوصية التفاضلية لتمكين تدريب نموذج الذكاء الاصطناعي على البيانات اللامركزية دون انتهاك خصوصية المُقترض.

تُعدّ قابلية التفسير في نماذج الذكاء الاصطناعي عنصرًا أساسيًا في أي استخدام مسؤول للذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان في حين أن قيم Shapley وLIME تُعدّان بالفعل أدوات مفيدة بشكل خاص لشرح قرارات النماذج.[3]

خلاصة الفصل:

[1]Nicola Branzoli and Ilaria Supino, March (2020), FinTech credit: a critical review of the empirical literature, Questioni di Economia e Finanza (Occasional Papers), Num 549, p 10.

[2]https: //doi.org/10.4236/jss.2024.1211002.

[3]Ibid.

تقوم سياسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بدقة، وتحديد حدود ائتمانية مناسبة تقلل من احتمالات التعثر والإفلاس، مع تنويع المحفظة الائتمانية لتقليل تركّز المخاطر كما تشمل مراقبة القروض بانتظام، وتطبيق ضمانات وشروط تعاقدية تقلل من الخسائر المحتملة، لضمان التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الاستقرار المالي للبنك.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب لموضوع آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان ومختلف التفاصيل النظرية الخاصة ب:

(المعايير، الشروط، المخاطر الائتمانية، استراتيجيات تسيير إدارة مخاطر الائتمان)، ولتجسيد هذا الموضوع في الواقع اخترنا القروض البنكية الممنوحة التي يقدمها BADR وكالة–ميلة من بينها قرض الرفيق الذي يعتبر أكثر القروض طلبا على هذا البنك.

من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية نلخص فيها ما تحصلنا عليه من معلومات وبيانات من وكالة–ميلة.

سنتناول من خلال هذا الفصل:

- ✓ المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة.
- ✓ المبحث الثاني: أنواع وإجراءات القروض الممنوحة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة.
- ✓ المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة أمام البنوك الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن البنك قد بذل مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق وهذا للحفاظ على مكانته في السوق كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق البنكية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية استراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط البنكي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وكذا هيكله التنظيمي وفي الأخير سنحاول التطرق إلى المهام التي يقوم بها البنك وذلك من خلال ما يلي: [1]

1- تعريفه: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*Banque de l'Agriculture et du Développement Rural*) أكبر البنوك التجارية في الجزائر من حيث شبكة الفروع، إذ يضم حاليا أكثر من 300 وكالة محلية و39 مديرية جهوية مؤثرة بأكثر 7000 عامل ما بين إطار وموظف [2] بعدما كان عدد الوكالات المحلية لا يتجاوز 140 وكالة أثناء تأسيسه. وهو أحد البنوك الرائدة بالجزائر عن طريق تقديمه لباقة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات البنكية المتميزة.

أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982 [3]، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته كاملة للقطاع العمومي، وقد أسس بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة

[1] -معلومات مقدمة من المديرية العامة للبنك.

[2] -www.badr-bank.net، 20: 14 à 20/04/2016 consultation de date .

[3] - مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أن المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

الجدول (1): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03		833
04	وكالة شلغوم العيد	837
05	وكالة القرارم قوقة	840
06	وكالة وادي العتمانية	841
07		842
08	وكالة التلاغمة	843
09	وكالة وادي النجاء	835
	وكالة تاجنانت	
	وكالة الرواشد	

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار هذه الأخيرة (الوكالات) مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال.

الشكل (8): الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال – ميلة

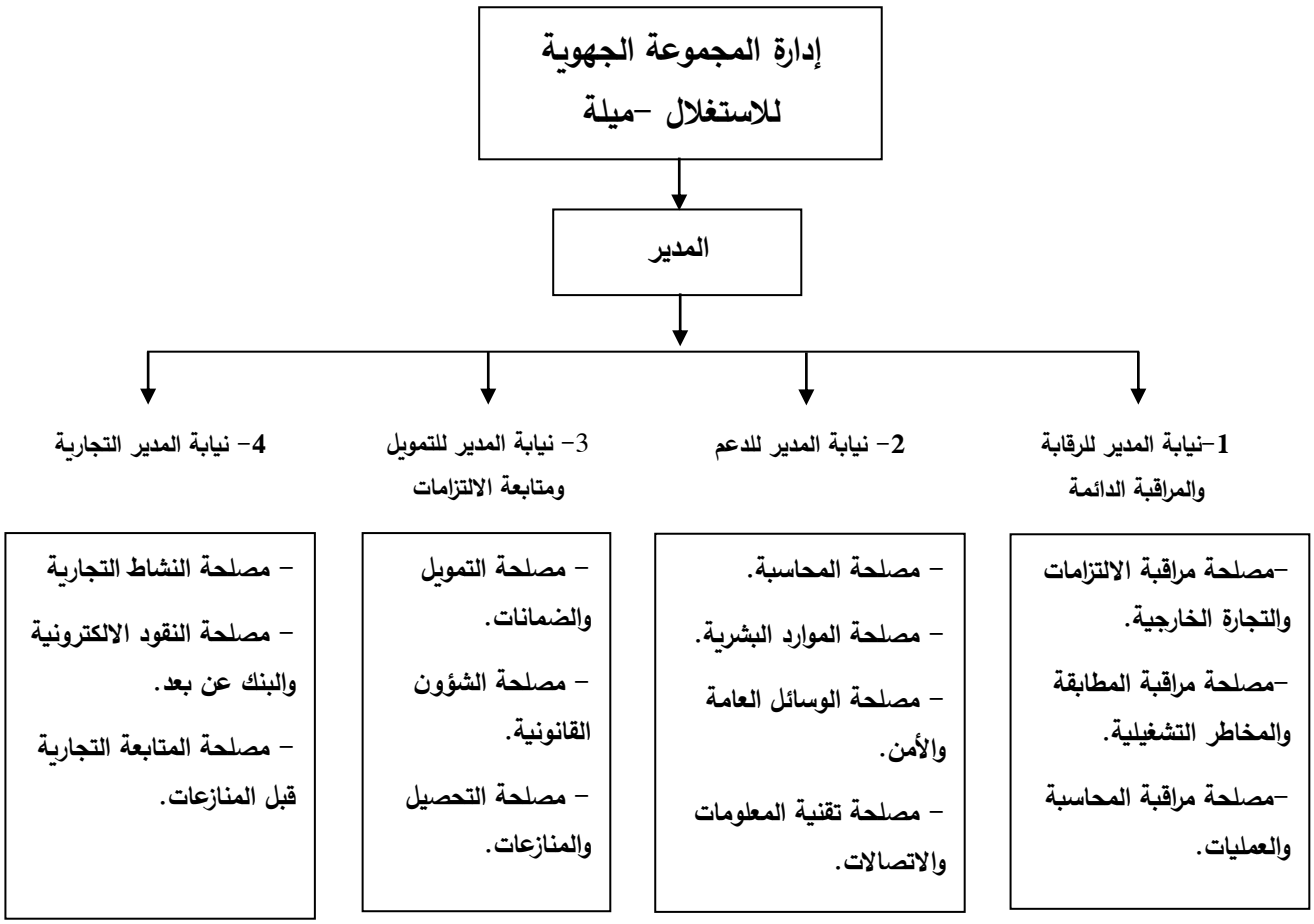

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة

تتمثل مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

أ – **مهمة البنك:** تتمثل المهمة الرئيسية للبنك في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

ب – **أهداف البنك:** يتطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى:

–النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض؛

–فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير وحسابات الشيك وغيرها)؛

–تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني؛

–العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛

-خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛

-قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية)؛

-يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛

-اقراض الجماعات المحلية؛

-يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية؛

-تمويل العمليات الخارجية؛

-يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير ؛

-تحسين نوعية وجودة الخدمات؛

-الحصول على أكبر حصة من السوق؛

-تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

المطلب الثالث: النشاطات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للعملاء من الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى خدمات التأمين، ويضمن البنك تمويل أكثر من 300 شعبة نشاط مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، وإضافة إلى الصيغ التقليدية للتمويل، يساهم البنك بشكل كبير في نجاح مختلف برامج الدعم الهادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، إضافة إلى البرامج الخاصة بتنمية الهضاب العليا والتي سطرتها السلطات العمومية [1].

أ – محاور النشاطات الاستراتيجية بالبنك: حددت محاور النشاطات الاستراتيجية التي يتم التركيز عليها من قبل البنك في:

-الفلاحة و النشاطات التابعة لها؛

-الصيد البحري وتربية المائيات و النشاطات التابعة لها؛

-صناعة العتاد الفلاحي؛

ب – الخدمات البنكية التقليدية والحديثة من البنك:

[1]– www.badr-bank.net، date de consultation 20/04/2016 à 14: 25.

1 – خدمات الحسابات: وتشتمل على حسابات الشيك بالدينار، الحسابات بالعملة الصعبة، حسابات دفتر التوفير، حسابات دفتر توفير الشباب، حسابات الودائع، سندات الصندوق.

2 – خدمات البطاقات المغناطيسية: يعمل البنك على توفير مختلف البطاقات البنكية لزبائنه، وتشتمل على بطاقات السحب، البطاقات البنكية ما بين البنوك،

بطاقات حسابات التوفير، البطاقات الكلاسيكية.

3 – خدمات التأمين: وتشتمل على خدمات التأمين للأشخاص، التأمين الفلاحي، والتأمين على الممتلكات، وهذه الخدمات متوفرة على مستوى أكثر من 100 وكالة بنكية.

4 – خدمات القروض: والتي تعتبر أهم الخدمات بالنسبة للبنك وتضم تشكيلة واسعة من القروض القصيرة المتوسطة والطويلة الأجل:

–القروض الموجهة لتمويل نشاطات دورة الاستغلال، وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، قروض الربط، التسبيقات على البضائع، الخصم التجاري، الضمانات البنكية، القرض الفلاحي الرفيق...

–القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وهي عبارة عن قروض متوسطة أو طويلة الأجل، أي القروض التي لا تتعدى السنة، مثل القرض متوسط الأجل الكلاسيكي، القرض الفلاحي التحدي، القرض الفلاحي الفيدرالي، القرض المستندي، القرض الإيجاري، القرض طويل الأجل الكلاسيكي..

– القروض الخاصة مثل القروض الموجهة للبناء الريفي، القروض الموجهة لتمويل مشاريع تشغيل الشباب المختلفة وتشمل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC (Caisse Nationale d'Assurance Chômage)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit).

ج – الخدمات البنكية عبر الإنترنيت من البنك: بالإضافة إلى الخدمات التقليدية والحديثة يوفر البنك بعض الخدمات عبر شبكة الإنترنيت وهي:

1 – خدمة E-Banking: وهي خدمة البنك على الخط Online من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهي خدمة موجهة إلى زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات، وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة، 24 ساعة على 24.

إن الدخول إلى الخدمة آمن، وكل المعلومات التي يتم تبادلها مع البنك من خلال الموقع مشفرة عن طريق البروتوكول *(Certificat SSL 128 bits)* والموقع يطلب من المستخدم الموافقة على هذه البروتوكول من

أجل إكمال التواصل مع الموقع، كما يتطلب اشتراكا مسبقا لدى الوكالة المحلية أين يتواجد الحساب البنكي، يتلوه إعطاء الزبون اسم مستخدم وكلمة عبور اللذان يتيحان له الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالخدمة، وقد خصص البنك موقعا خاصا لهذه الخدمة وهو: (ebanking.badr.dz/) كما يمكن توجيه الزبون إلى موقع الخدمة عن طريق الموقع الرسمي للبنك.

وتتيح هذه الخدمة لزبائن البنك ما يلي:

-**الاطلاع على الرصيد:** وتظهر مختلف العمليات الحاصلة على الحساب في آخر 30 يوم.

-**البحث عن العمليات الخاصة بالحساب:** ويمكن ذلك عن طريق إما البحث عن رقم العملية أو تاريخها أو المبلغ أو العملة. ثم تظهر صفحة تتضمن نتيجة البحث مع خيار عرض الكشف الخاص بالعملية على الموقع أو تحميله بصيغة pdf.

-**تحميل كشوفات الحساب:** تتيح للمستخدم امكانية تحميل كشف العمليات على الحاسوب الخاص بالمستخدم حسب الصيغة التي يختارها (بين صيغ pdf و excel وcvs)، أو الاطلاع على الكشف عبر الموقع مباشرة وهذا يتطلب أن يكون لدي المستخدم قارئ خاص بملفات pdf.

-**عرض قائمة الوكالات المحلية:** يتوفر للمستخدم خيار الدخول إلى قائمة الوكالات وتضم القائمة رمز الوكالة، العنوان وأرقام الهاتف والفاكس الخاصة بها.

-**تغيير كلمة المرور**: يتيح البنك لزبائنه امكانية تغيير كلمة المرور وينصحهم بتغييرها خاصة إذا تجاوزت عمليات الدخول إلى الخدمة من خلال هذه الكلمة عتبة 80 مرة، ويتم إرسال رسالة شخصية إلى المستخدم تذكره وتحثه على تغيير هذه الكلمة.

-**الرسائل الشخصية:** يستطيع البنك التواصل مع زبائنه عبر هذه الخدمة من خلال الرسائل الشخصية.

-**إرسال الملفات (خدمة خاصة بزبائن البنك المشتركين من المؤسسات):** من خلال شريط العناوين العمودي المتواجد على يسار الشاشة يمكن الزبائن

والمؤسسات من الدخول إلى خدمة إرسال الملفات الخاصة بأوامر التحويل وكذا الاقتطاعات الأوتوماتيكية.

2 – خدمة ما قبل عمليات التجارة الخارجية: في 15 مارس 2016 تم إطلاق خدمة جديدة لتنظيم عمليات التجارة الخارجية اسمها ما قبل عمليات التجارة الخارجية (*Pré-domiciliation des opérations de commerce exterieur)* وهي خدمة خاصة بالزبائن من فئة المؤسسات، وتهتم بالمعالجة الإلكترونية للعمليات الخاصة بعمليات القرض المستندي، الاعتماد المستندي و التحويلات الحرة، حيث أصبح بإمكان هذه المؤسسات أن تسجل في الموقع الإلكتروني للبنك وتحصل على اسم مستخدم وكلمة عبور تمكنها من تقديم طلب الاستفادة من خدمات العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية والشروط المتعلقة بذلك، ولا يتم التوجه

نحو الوكالات البنكية إلا بعد تلقي إشعار بالموافقة على الطلب للمؤسسة المعنية، وتمكن هذه الخدمة لزبائنها من ربح الوقت وكذا التكاليف.

المبحث الثاني: أنواع القروض وشروط تمويلها لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة دورا محوريا في دعم التنمية الاقتصادية لاسيما في القطاع الفلاحي والريفي، من خلال توفير مختلف أنواع القروض وإجراءات منحها التي تهدف إلى تسهيل حصول الزبائن على التمويل اللازم سواء لأغراض فلاحية، استثمارية أو شخصية.

المطلب الأول: أنواع القروض البنكية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة بتقديم خدمات مختلفة لعملائه ومن أهمها القروض بشتى أنواعها والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي: [1]

الفرع الأول: قرض الرفيق

1-تعريفه: هو قرض استغلالي موسمي، مدعم كليا من طرف الدولة (معدل الفائدة يساوي 0بالمائة) موجه لتمويل الفلاحين والمربيين الذين ينشطون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات أو تجمعات اقتصادية، والمستفيدون من هذا القرض هم:

-الفلاحون والمربون بشكل فردي؛

-الفلاحون والمربون في شكل تعاونيات، جمعيات، فديراليات؛

-وحدات الخدمات الفلاحية؛

-مخزنو المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛

2-موضوع التحويل بقرض الرفيق:

-اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية؛

-اقتناء أغذية الأنعام بكل أصنافها وأدوية الحيوانات؛

-شراء المنتجات الفلاحية بغرض التخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية؛

-تربية الحيوانات(الصيصان، الدجاج...) والتسمين؛

3-مكونات الملف:

-طلب القرض؛

[1] -معلومات مقدمة من طرف البنك.

-عقد الملكية أو عقد الإيجار أو عقد الامتياز؛

-بطاقة فلاح محررة من الغرفة الفلاحية؛

-مخطط الإنتاج؛

-الخزينة التقديرية للموسم؛

-الفواتير الشكلية؛

مثال: إنشاء وحدة لتسمين العجول عن طريق التمويل بقرض الرفيق

1-التعريف بالمؤسسة طالبة القرض: هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تم إنشاءها سنة 2013، برأس مال قدر ب 1000000دج، يتمثل نشاطها في تربية وتسمين الأبقار يتواجد مقرها بشلغوم العيد وهي تضم مساهمين.

2-التعريف بمجال النشاط: تنشط المؤسسة في مجال تسمين العجول بهدف إنتاج اللحوم الحمراء، حيث عرف هذا المجال خلال الفترة 2000-2001 اختلالا كبيرا بين العرض والطلب، مما اضطر السلطات الوطنية باللجوء إلى استيراد اللحوم المجمدة.

3-تقديم المشروع: يتضمن هذا المشروع المراد تمويله في إنشاء وحدة للتسمين بقدرة 80عجل، بمشتة بوفولة- شلغوم العيد، وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص للعمل بالمنطقة وكذا من أجل تشجيع مربي الأبقار على الولوج إلى نشاط التسمين للاستجابة للسوق الوطنية واحتياطاتها من اللحوم الحمراء.

4-موضوع قرض الرفيق: من أجل إنشاء هذا المشروع تقدمت المؤسسة إلى وكالة البنك بشلغوم العيد من أجل طلب الحصول على قرض قصير الأجل في إطار قرض الرفيق بمبلغ 9900000000دج، لشراء 80 عجل موجه للتسمين وكذا شراء الأغذية للتسمين.

5-الضمانات المقدمة من طرف العميل:

-الرهن العقاري لقطعة أرض مع البناية الموجودة فوقها؛

-كفالة تضامنية للشريك المسير؛

6-إجراءات منح قرض الرفيق في المؤسسة:

-تقدم العميل إلى وكالة شلغوم العيد لطرح ملف القرض مقابل وصل استلام؛

-التأكد من الوثائق المكونة للملف والمتكونة من:

*طلب القرض؛

*دراسة تقنوا اقتصادية للمشروع؛

*الفواتير الشكلية للعجول والأغذية؛

*القانون الأساسي للشركة ومحضر تعيين المسير ؛

*السجل التجاري للشركة، رقم التعريف الجبائي والإحصائي؛

*عقود الملكية للأرض والبناية المقدمة كضمان؛

*خبرة تقييمه لقيمة الضمانات؛

*الشهادات والتصريحات البيطرية للقيام بنشاط التسمين؛

–إرسال الملف كاملا بعد إعداد بطاقة تقديم للمشروع والمؤسسة إلى المجمع الجهوي للاستغلال ميلة من أجل دراسة إمكانية منح القرض؛

–على مستوى مصلحة القروض، يقوم المكلف بالقروض باستلام الملف، مراجعة الوثائق، ودراسة الملف من جميع الجوانب المالية والتقنية، مع إعداد بطاقة شاملة للملف يتم تقديمها إلى لجنة القروض للمجمع من أجل اتخاذ القرار ؛

–تقوم لجنة القروض للمجمع المكونة من المدير ونوابه بالاطلاع على ملف القرض والتشاور حول نقاط القوة والضعف التي ينطوي عليها طلب القرض؛

–بعد المداولات تم اتخاذ القرار بتمويل الملف أي منح قرض المؤسسة في إطار قرض الرفيق بمبلغ 67660350دج؛

4– تطور قرض الرفيق:

الجدول الموالي يوضح تطور عدد ملفات قرض الرفيق ومبالغها الممنوحة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة:

الجدول (2): تطور عدد ملفات قرض الرفيق و مبالغها الممنوحة خلال الفترة 2010– 2021

الوحدة: دج

الموسم الفلاحي	عدد الملفات	مبلغ القرض الممنوح
2010/ 2011	669	704556121
2011/ 2012	818	1103522463

2013 /2012	1241	1264847638
2014 /2013	1609	1353351631
2015 /2014	1617	1378490034
2016 /2015	1483	1436387800
2017 /2016	1315	1541704506
2018 /2017	1345	1462243760
2019 /2018	1485	1635477685
2020 /2019	1548	1761952989
2021 /2020	1644	1956740177

المصدر: نيابة مديرية الاستغلال وكالة–ميلة

الشكل (9): تطور عدد ملفات قرض الرفيق ومبالغها الممنوحة خلال الفترة 2010– 2021

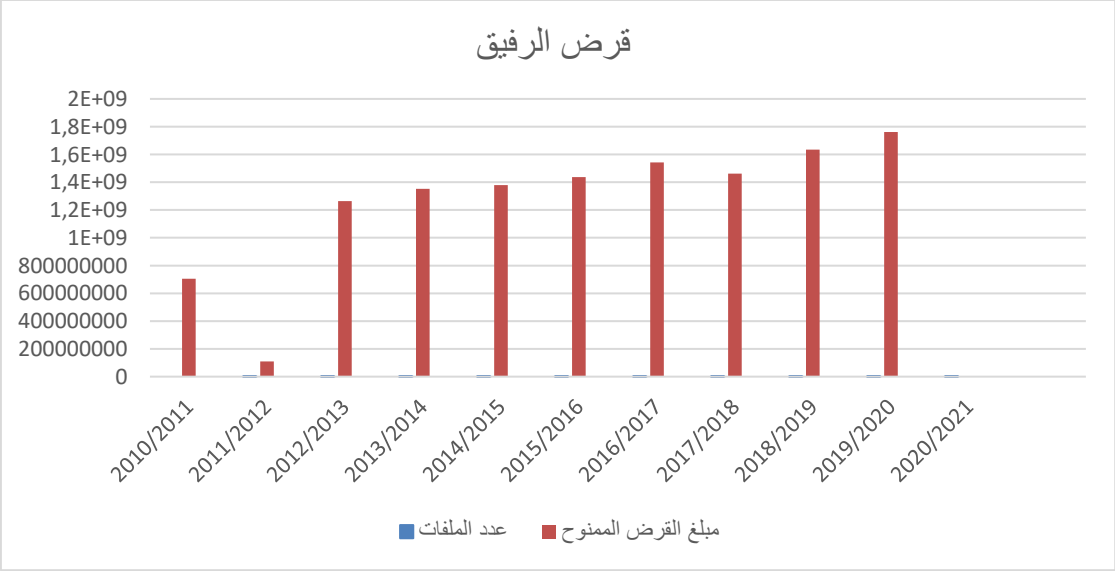

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات الجدول السابق

التفسير والتحليل:

بناءً على الجدول قمنا بتفسير وتحليل للمعطيات المتعلقة بالقروض الفلاحية وعدد الملفات خلال المواسم الفلاحية من 2010/ 2011 إلى 2020/ 2021:

أولا: التفسير

–تزايد الثقة في برامج تمويل الفلاحين حيث كان التزايد واضحا في المبالغ والملفات أي يعكس نجاح آليات الدعم الفلاحي، وربما برامج تشجيع الدولة للفلاحين على الاستثمار.

–فترات التراجع لبعض المواسم عرفت تراجعًا طفيفًا في عدد الملفات رغم ارتفاع القروض (مثل 2016/ 2017)، مما قد يدل على:

تقديم قروض أكبر لعدد أكبر من الفلاحين.

ثانيا: التحليل

1/ تطور مبلغ القروض الممنوحة:

– نلاحظ ارتفاعًا مستمرًا في مبلغ القروض من (704مليون دج) في 2010/ 2011 إلى حوالي (1.95مليار دج) في 2020/ 2021.

2 / تطور عدد الملفات:

–ارتفع عدد الملفات من 669ملفًا سنة 2010/ 2011 إلى 1644ملفًا سنة 2020/ 2021.

هناك تزايد عاملكن نلاحظ بعض التراجعات: بين 2015/ 2016 و2016/ 2017: شهدنا تراجع من 1483 إلى 1315 ملفًا، هذا قد يعود إلى شروط تمويل أكثر صرامة أو تغير في السياسات الفلاحية.

ثالثا: الاستنتاج

–القطاع الفلاحي يشهد تزايد في التمويل ما يدل على أنه قطاع استراتيجي للبلاد.

–الزيادة في عدد الملفات تعني توسعًا في عدد المستفيدين ما يُظهر نجاح برامج الانفتاح والدعم.

–التحولات في قيمة القروض مقابل عدد الملفات قد تعكس تغييرًا في نوعية المشاريع الفلاحية، ربما نحو مشاريع أكبر أو أكثر تطورًا.

–يمكن اعتبار الفترة 2010/ 2021 فترة انتعاش نسبي في التمويل الفلاحي، رغم بعض التذبذبات في بعض المواسم.

الفرع الثاني: قرض التحدي

1-تعريفه: هو قرض استثماري مدعم بشكل جزئي يمنح في إطار إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ووحدات تربية الحيوانات، وكذا تحويل المستثمرات الفلاحية الموجودة فوق أراضي فلاحية غير مستغلة والتي تعود إلى الملكية الخاصة أو إلى أملاك الدولة، والذين يستفيدون من هذا القرض هم:

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون اللذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه من طرف شركة المساهمة (S.A).

-الملاك الخواص للأراضي الفلاحية غير المستغلة وكذا أصحاب عقود الامتياز للمستثمرات الفلاحية الجديدة التي ترجع ملكيتها للدولة؛

-الفلاحون والمربون بشكل فردي أو في شكل تعاونيات، جمعيات...؛

-المؤسسات الاقتصادية الخاصة أو العامة التي تنشط في إطار الإنتاج الفلاحي؛

-المزارع النموذجية؛

-الفلاحون في المستثمرات الفلاحية الجماعيةE.A.C بشكل فردي والذين يملكون عقود امتياز فردية(مشاريع غرس الأشجار أو اقتناء معدات السقي والري)؛

2- مجالات التحويل بقرض التحدي: وهي:

-أعمال إعداد، تهيئة وحماية الأرض؛

-عمليات تطوير الري الفلاحي؛

-اقتناء عوامل ومعدات الإنتاج؛

-إنشاء المنشآت القاعدية، التخزين، التحويل، التعليب والتثمين؛

-حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية؛

3-ملف القرض:

-طلب القرض؛

-الفواتير الشكلية؛

-الوثائق الضريبية ونسبة الضريبة؛

-رخصة البناء؛

-عقد الملكية أو عقد الامتياز؛

-رخصة مصالح المياه من أجل التنقيب والآبار؛

-الاعتماد الصحي؛

-رخصة مصالح البيئة (تربية الحيوانات)؛

-شهادة المصادقة على المشروع؛

بالنسبة للمؤسسات يضاف إلى الملف:

-ثلاث ميزانيات للسنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات؛

-نسخة من عقد التأسيس والاعتماد (التعاونيات)؛

-السجل التجاري؛

-محضر تعيين المسير مع تفويض بالاقتراض؛

4-خواص القرض ومميزاته:

-نوع القرض: تحديد متوسط الأجل وطويل الأجل؛

-مبلغ الفرض:

C.M.T (قرض متوسط الأجل)*من 100000دج إلى 100000000دج(حد أفقي)؛

C.L.T (قرض طويل الأجل)*من 100000دج إلى 100000000دج(حد أقصى)؛

-المدة:

C.M.T من 03 إلى 07 سنوات (1-2 فترة سماح)؛

C.L.T من 08 إلى 15 سنوات (1-5 فترة سماح)؛

-المساهمة الشخصية: ما بين 10بالمئة إلى 20بالمئة كحد أدنى من التكلفة المستردة؛

-سعر الفائدة المدعم:

C.M.T: 0بالمئة (05) سنوات الأولى

1بالمئة السنة (06) و(07)

C.L.T: 0 بالمئة (05) سنوات الأولى

1بالمئة سنة (06) و(07)

3بالمئة سنة (08) و(09)

غير مدعم سنة (10) فما فوق.

الفرع الثالث: القرض الإيجاري

1-تعريفه: هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق وإنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الإيجار هذا بنقل إلى المستأجر جميع الحقوق، الالتزامات، الامتيازات والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد، والمستفيدون من هذا القرض هم المتعاملون الاقتصاديون الذين يرغبون في استثمار مربح ويندرج ضمن السياسة التمويلية الخاصة بالبنك.

2-الملف: يتكون من:

-طلب الاستئجار حسب النموذج المقدم من طرف البنك؛

-السجل التجاري وعقد التأسيس؛

-الشهادات الضريبية وشبه الضريبية؛

-الدراسة تقنوا اقتصادية؛

-الميزانيات المصادق عليها وجدول حسابات النتائج لـ (03 سنوات)؛

-الميزانيات التقديرية لـ (05)؛

الفواتير الشكلية؛

3-مميزات القرض:

-مبلغ القرض: يمكن أن يصل إلى 100بالمئة من التكلفة أو بمساهمة شخصية من 20 إلى 30 بالمئة؛

-مدة الإيجار: من 3-5 سنوات (بفترة سماح أو بدونها)؛

-المساهمة الشخصية:

غير مدعم من20 إلى 30بالمئة كأقساط مسددة مسبقا؛

مدعم 10بالمئة من التكلفة الإجمالية؛

-فترة السماح: من 06 إلى سنة واحدة حسب النشاط؛

-سداد الأقساط: شهرية، 03أشهر، 06أشهرأو كل سنة حسب النشاط؛

4-الضمانات الخاصة بمنح القرض:

-الدفع المسبق لمبلغ المساهمة الشخصية كأقساط مسبقة (20بالمئة-30بالمئة من تكلفة المعدات)؛

-تسجيل عقد الإيجار الذي يربط البنك بالزبون؛

-الكفالة الشخصية للمستثمر أو للشركاء؛

-ضمان صندوق الضمان الفلاحي F.G.A.R؛

-التأمين متعدد المخاطر طوال مدة الإيجار؛

5-مدة معالجة ملفات القرض الإيجاري:

-على مستوى الوكالة البنكية 15يوم؛

-على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال 15يوم؛

-على المستوى المركزي(D.F.S) 15يوم؛

6-مدة الإيجار ودفع القسط:

-إن عقد الإيجار يكون لمدة محددة وغير قابلة للإلغاء ابتداء من تاريخ تسليم العتاد المؤجر؛

-يحدد مبلغ أقساط الإيجار تبعا للتكلفة الإجمالية للعتاد المؤجر عند تاريخ سداد الفاتورة إلى المورد من طرف البنك؛

-يتم سداد القرض عن طريق تسوية أقساط الإيجار بالإضافة إلى الرسوم وكذا علاوات التأمين؛

-في حالة تأخر المستأجر عن سداد أحد أقساط الإيجار فإنه يتعرض إلى دفع عقوبة التأخير(فوائد التأخير) حسب الشروط المعمول بها؛

-يمنح البنك إلى المستأجر خيار شراء المعدات عند انتهاء مدة الإيجار بقيمة تسمى القيمة المتبقية (2بالمئة من مبلغ العتاد)؛

7-سداد وتحصيل أقساط الإيجار:

-إن سداد أقساط الإيجار يكون حسب التواريخ المتفق عليها في العقد الذي يربط الطرفين (شهر، 03أشهر، 06أشهر، سنة) وكل تأخير حسب شروط البنك المعمول بها؛

-القيمة المتبقية للعتاد تحتسب بشكل مسبق بنسبة 2بالمئة من مبلغ المعدات المؤجرة وتدفع في نهاية فترة استحقاق القرض؛

-في حالة حدوث نزاع بين الطرفين فإن البنك يمكنه إلغاء العقد واستعادة المعدات مع تحويل الملف إلى مصلحة المنازعات؛

مثال: دراسة حالة القرض الإيجاري – قرض الليزنغ –(Zeasing)

1-التعريف بالمستأجر: السيد(X) هو زبون قديم لدى البنك يمتلك حساب لدى وكالة فرجيوة منذ سنة 2013 وقد استفاد سابقا من العديد من القروض من طرف البنك تم استعمالها وسدادها بشكل كامل، وهو حاليا مستفيد من قرض قصير الأجل (قرض رفيق قصير الأجل بمبلغ 517000).

2-التعريف بنشاط المستأجر: هو مستغل فلاحي استغل عن المستثمرة الفلاحية الجماعية(E.A.C) وهو يمتلك مساحة فلاحية تقدر بـ 32هكتار متواجدة ببوحاتم، بموجب عقد امتياز يستغلها المعني في نشاط زراعة الحبوب.

3-موضوع التمويل المطلوب: تقدم المستأجر إلى الوكالة للحصول على قرض إيجاري من أجل الحصول على معدات فلاحية يستعملها في نشاطه الفلاحي وهي: الجرار والعتاد المرافق(Ramasseuse presse) بمبلغ312917300 دج.

4-الهيكل المالي للمشروع:

الجدول الموالي يوضح الهيكل المالي للمشروع:

الجدول (3): الهيكل المالي للمشروع

الوحدة: دج

العتاد	السعر (H.T)	مبلغ الدعم	مبلغ التمويل الذاتي	مبلغ القرض الإيجاري
الجرار	443975000	137700000	44397500	2618775
عتاد المرافق	93996000	33556500	9399600	510398
المجموع	537971000	171256500	53797100	312917300

التكلفة الإجمالية للمشروع هي: 537971000دج.

المصدر: نيابة مديرية الاستغلال- ميلة

5-مراحل التمويل:

-يقوم الفلاح بطرح ملفه على مستوى المصالح الفلاحية للولاية للدراسة ويتكون من: الفواتير الشكلية للمعدات، وثائق الأرض والملف الإداري؛

-يتم دراسة الملف على مستوى اللجنة التقنية للولاية بحضور ممثل عن البنك وأعضاء آخرين، وتتم دراسة الملف والمصادقة عليه؛

-يتم استكمال الملف من طرف المصالح الفلاحية بمقررة الدعم وإرساله إلى الوكالة البنكية من أجل التمويل؛

-يتم استدعاء صاحب الملف إلى الوكالة البنكية من أجل استكمال ملف طلب القرض البنكي(طلب القرض+ دراسة تقنوا اقتصادية)؛

-إرسال الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال من أجل الموافقة البنكية؛

-في حالة القبول يتم إخطار صاحب الملف من طرف الوكالة من أجل استكمال الملف القانوني(الضمانات) ليعاد إرساله إلى اللجنة للمصادقة على الضمانات؛

-يقوم البنك بعدها بإرسال وصل الطلبية إلى مؤسسة تسويق المعدات والآلات الفلاحية PMAT للشرق وفي حالة توفر العتاد المطلوب ترد هذه الأخيرة بإخطار البنك بتوفر العتاد وإرسال صاحب الملف ليستلم العتاد المطلوب؛

-في هذه المرحلة يقوم صاحب الملف بدفع تسبيق الإيجار الذي يقدر بنسبة 10بالمئة من مبلغ العتاد ويقدم له جدول اهتلاك القرض ويدخل في مرحلة سداد أقساط الإيجار بعد عام من التمويل.

المطلب الثاني: شروط التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة أهمية كبيرة لتحديد شروط التمويل لضمان فعالية القروض واستدامتها وتتمثل هذه الشروط في ما يلي:

-تحديد مبلغ القرض؛

-تحديد موضوع القرض؛

-تحديد المساهمة الفردية (الشخصية)؛

-تحديد مدة القرض؛

-تحديد لضمانات المقدمة؛

-انتقال أعوان البنك إلى مقر المشروع للتأكد من الانطلاق الفعلي للمشروع؛

-متابعة البنك لعملية سداد القرض خلال الفترة المحددة؛

المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر مختلفة منها مخاطر الائتمان، وتعمل إدارة المخاطر بالتنسيق بين كافة الإدارات في البنك بتوفير كافة المعلومات اللازمة حول هذه المخاطر وآليات تسيرها من أجل معالجتها والتخفيف من آثارها السلبية.

المطلب الأول: مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وآليات تسييرها وكالة–ميلة

تتمثل مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وآليات تسييرها فيما يلي: [1]

الفرع الأول: مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم المخاطر التي يتعرض إليها البنك عند تقديمه للقروض الموسمية:

–خطر عدم السداد والذي ينتج عن عدم قدرة المستفيد من القرض على سداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه وذلك بسبب تدهور الوضعية المالية للمقترض؛

–عدم قدرة الفلاحين المستفيدين من القروض على سداد قروضهم بسبب ظروف الجفاف التي تعرضت لها ولاية ميلة خلال المواسم الفلاحية 2020/ 2021، 2021/ 2022، 2022/ 2023 حيث استفاد أكثر من 1600فلاح من مبلغ يفوق 2 مليار دج للقيام بعمليات الحرث والبذر وبسبب عدم تسديد ما عليهم تعرض البنك لخطر عدم سداد كبير؛

وباعتبار أن القطاع الفلاحي هو قطاع استراتيجي خاصة شعبة الحبوب (الأمن الغذائي)، تدخلت السلطات العليا للبلاد بتقديم إجراءات لتسيير هذا الخطر وتمكين الفلاحين من سداد قروضهم الموسمية على مراحل.

الفرع الثاني: آليات تسيير مخاطر الائتمان

على البنك قبل تسليم المشروع القيام بجملة من الإجراءات التي تخص دراسة دقيقة للملفات وتقديم التمويل المناسب للمشاريع، بما يحقق التنمية الاقتصادية المحلية ويحد من المخاطر الائتمانية والتي نذكر منها:

–الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لدى البنك لمواجهة التزاماته وتحويل الفائض من السيولة إلى حساب البك لدى البنك المركزي؛

–وضع العديد من الإجراءات والتشريعات والنظم لمراعاة السير الحسن للبنك لمواجهة المخاطر التشغيلية؛

–يطلب البنك في العديد من الفترات من زبائنه تقديم تسبيق معين وحصر مؤونات معينة لمواجهة مخاطر القرض؛

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

–طلب المساعدة من البنك المركزي أو البنوك الأخرى على عملية البحث عن معلومات تخص زبائن معينين أو مشاريع أخرى؛

–كما يحتوي البنك على نظام معلومات متطور يساعده على إدارة أعماله بكفاءة عالية وتجنب العديد من المخاطر قبل حدوثها؛

–الاستعانة بخبرة رجال القانون أو المتخصصين عند الضرورة خاصة في مجال دراسة ملفات القروض وكذا عملية إدارتها وتحصيل الديون المترتبة عنها؛

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

يطلب البنك من زبائنه العديد من الضمانات حسب نوع القرض والمدة وكذا طبيعة المشروع ومن هذه الضمانات نجد: [1]

1–الضمانات الشخصية: هي الالتزامات التي يقدمها شخص أو أشخاص لضمان سداد القرض في حال عجز المستفيد الأصلي (المقترض) عن السداد وتتمثل هذه الضمانات في: الكفالات والضمان الاحتياطي، التأمين على القروض..، والغرض من هذه الضمانات هو تقليل المخاطر على البنك وإثبات جدية المقترض على تسديد القرض وكذلك تعزيز الثقة في قدرة المشروع أو الشخص على الوفاء بالالتزامات.

2–الضمانات الحقيقية: تعني أصول مادية ملموسة يقدمها الزبون كضمان مقابل الحصول على قرض بحيث يمكن للبنك حجزها وبيعها لاسترجاع أمواله في حال عدم سداد القرض وتتمثل هذه الضمانات في: الرهون الرسمية، الرهون القانونية، الرهون الحيازية، الرهون العقارية، والغرض من هذه الضمانات هو حماية البنك من مخاطر عدم السداد والامتثال القانوني للإجراءات القانونية والداخلية وكذلك تسهيل الموافقة على القرض.

المطلب الثالث: واقع منح القروض وتسيير المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة– ميلة

تبرز وكالة ميلة كنموذج يعكس جهود البنك في منح القروض لمختلف الفئات مع الالتزام بتطبيق سياسات فعالة في تسيير المخاطر المرتبطة بالتمويل، ويهدف هذا المطلب إلى عرض واقع الإقراض بهذه الوكالة.[2]

الفرع الأول: تطور القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك

الجدول (4): القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك خلال الفترة "2013–2018"

الوحدة: دج

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

[2] – معلومات مقدمة من طرف البنك.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قرض الرفيق	624912000	1318327	1449000000	1608000000	1311503000	1032498000
قرض التحدي	–	17459000	82551000	62600000	113358000	196384000
القرض الإيجاري	82500000	124097000	181221000	142079000	174628000	267677000
FNDIA القرض المدعم	133236000	505039000	500000000	41829000	204437000	174960000
ANSES+CNAC+ANGEM	3497468000	4994863000	5381246000	6199397000	5003291000	3374789000

المصدر: نيابة المديرية للأشغال بالمجمع الجهوي للاستغلال ميلة

الشكل الموالي يجسد بيانات الجدول أعلاه:

الشكل (10): القروض الفلاحية الممنوحة

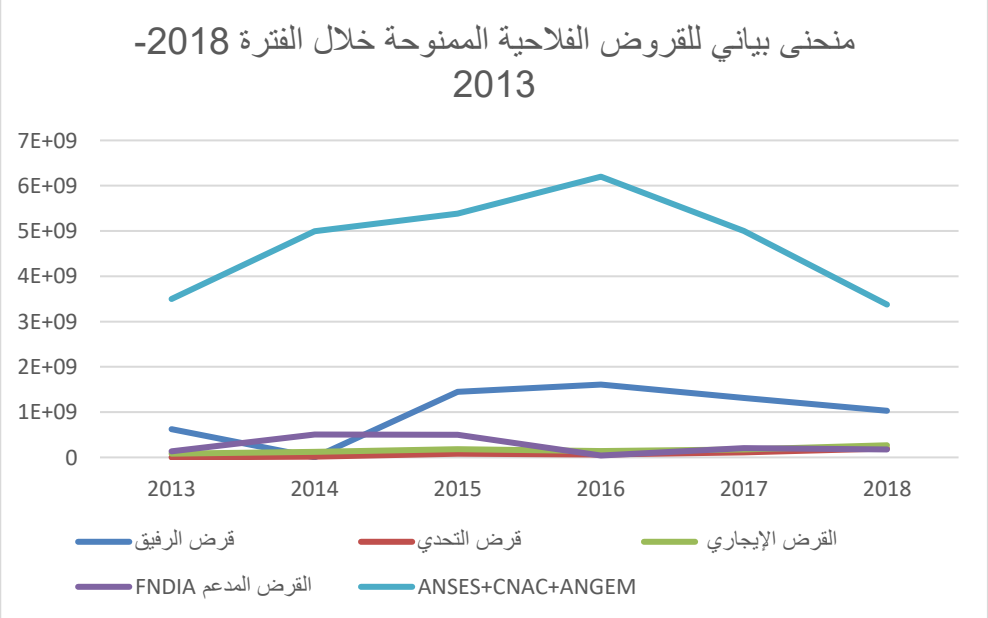

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات الجدول السابق

يعرض هذا المنحنى تحليلاً إحصائيًا للقروض الفلاحية التي منحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في ميلة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2018، موزعة حسب نوع القرض.

1-قرض الرفيق: شهد تزايدا سنة 2013 (624912000 دج)، ثم انخفض قليلاً في 2018 (1032498000 دج). يشير ذلك إلى دعم مستمر للقطاع الريفي.

2- قرض التحدي: غير موجود في 2013 حيث كانت انطلاقته في 2014، وأعلى قيمة كانت في 2018 (196384000 دج) وهذا يعكس اعتماد الفلاحين على هذا النوع من القروض بشكل أكبر في السنوات الأخيرة.

3-القرض الإيجاري: تضاعف من 2013 (82500000 دج) إلى 2017 (174628000 دج)، ثم ارتفع إلى(267677000دج)في 2018 يعكس ذلك زيادة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي.

4-القرض المدعم FNDA : ارتفع من 2013 (133236000 دج) الى ذروته في 2014 (505039000 دج)، ثم تراجع بشدة حتى سنة 2018 إلى (174960000 دج). هذا التراجع الكبير يرجع إلى تغييرات في السياسات أو في آليات التمويل.

5- قروض (ANSEJ + CNAC + ANGEM): شهدت زيادة مطردة من 2013 (3497468000 دج) إلى ذروتها 2016 (6199397000دج) يعكس ذلك دعم الدولة المتواصل للمشاريع المصغرة ومكافحة البطالة عبر هذه الآليات، ثم شهدت انخفاضا تدريجيا في السنتين 2017و2018.

الاستنتاج:

يتضح من خلال البيانات أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعب دورًا هامًا في تمويل مختلف القطاعات الفلاحية والتنموية، مع ميل عام نحو زيادة حجم القروض الممنوحة حتى سنة 2017 وبعض التراجع في 2018، مما يتطلب دراسة إضافية لأسباب هذا التراجع.

الفرع الثاني: تطور استخدامات البنك

الجدول الموالي يبين استخدامات البنك خلال خمس سنوات ما بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

الجدول (5): استخدامات البنك (لمدة 5 سنوات)

الوحدة: دج

طبيعة القروض	2018	2019	2020	2021	2022
قروض الاستغلال	5845102	6611007	6428064	6453566	6500803
قروض الاستثمار	8107925	7809433	4548026	5077946	4511198

المصدر: نيابة المديرية للأشغال بالمجمع الجهوي للاستغلال ميلة

الشكل الموالي يجسد بيانات الجدول أعلاه:

الشكل (11): استخدامات البنك

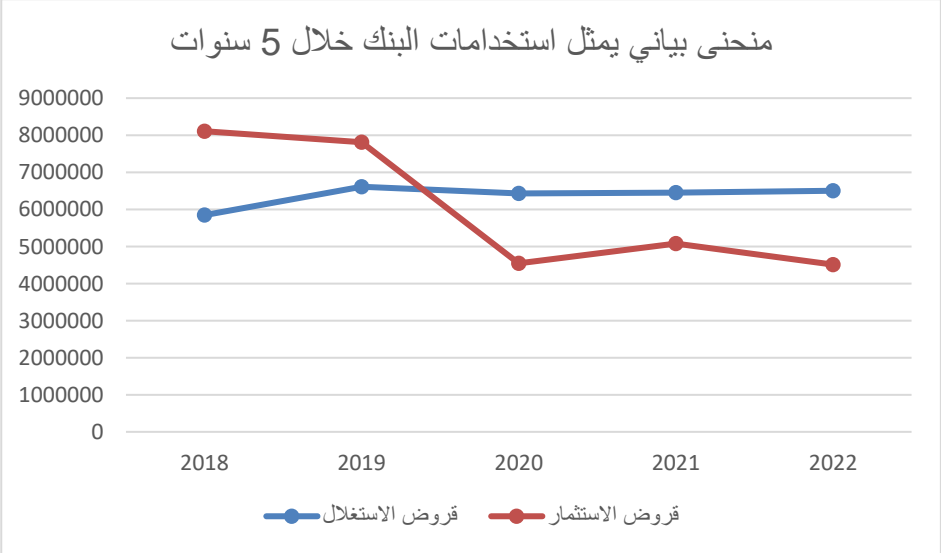

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات الجدول السابق

من خلال قراءة الجدول والشكل البياني يتضح أن:

1- قروض الاستغلال: شهدت زيادة تدريجية من سنة2018 (5845102 دج) إلى سنة 2019 (6611007دج)، بعد سنة 2019 لوحظت تغيرات طفيفة حول 6.4 مليون دج سنتي 2021 و2022 وأخذت في الاستقرار النسبي حتى 2022، يشير ذلك إلى استقرار في التمويل الموجه للنشاطات التشغيلية اليومية للمؤسسة.

2- قروض الاستثمار: ارتفعت بشكل كبير من2018 (8107925 دج) إلى ذروتها في2019 (7809433 دج)، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في 2020 إلى حوالي 4.5 مليون دينار، وظلت متذبذبة بين 4.5 و 5 مليون

دينار في 2021 و 2022، يعكس هذا التذبذب تغيرات في استراتيجية الاستثمار أو تأثرها بعوامل اقتصادية مثل أزمة كورونا سنة 2020.

الاستنتاج:

– تميل المؤسسة إلى الحفاظ على استقرار في النفقات التشغيلية.

– أما في الاستثمار فقد شهدت موجة توسع قوية في 2019 ثم تراجعت، مما يشير إلى إتمام مشاريع كبيرة أو تغييرات في أولويات التمويل.

الفرع الثالث: تطور القروض الممنوحة من حيث المدة

الجدول (6): مدة القروض الممنوحة خلال الفترة 2021/ 2024

الوحدة: دج

القروض	2021	2022	2023	2024
القروض قصيرة الأجل	6453566000	6500803000	6786925000	5923278000
القروض المتوسطة والطويلة الأجل	5077946000	4511198000	3916155000	5480227000
القروض غير المسددة	6368508000	7500202000	8237645000	8608233000

المصدر: نيابة المديرية للأشغال بالمجمع الجهوي للاستغلال ميلة

الشكل الموالي يجسد بيانات الجدول أعلاه:

الشكل (12): مدة القروض الممنوحة خلال الفترة 2021/ 2024

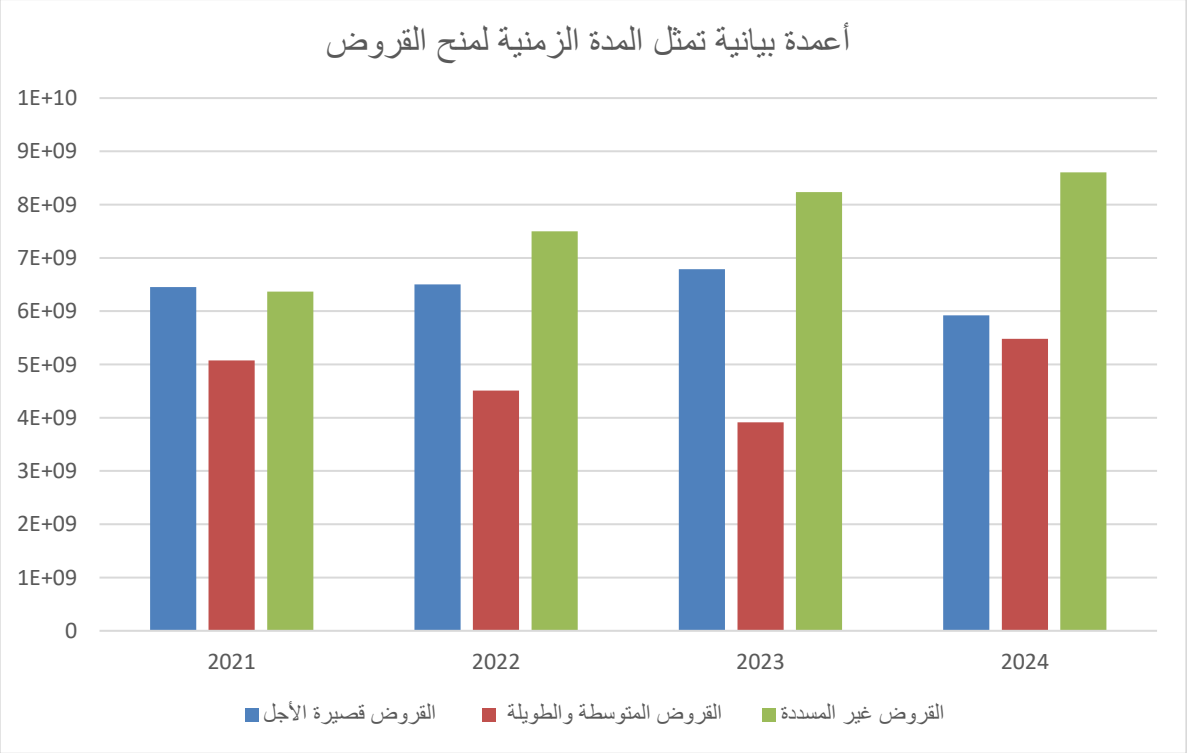

المصدر: من إعداد الطالبتين وفقا لمعطيات الجدول السابق

من خلال قراءة الجدول والشكل البياني يتضح أن:

المؤشرات الإيجابية:

-الارتفاع في القروض المتوسطة والطويلة الأجل في 2024 يوحي بتحول سلوك الاستثمار أو التمويل لدى المستثمرين.

-الارتفاع في القروض القصيرة الأجل من 2021 إلى 2023 في اتجاه تصاعدي بسبب:

*زيادة النشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 قد تكون رفعت من حاجات التمويل قصيرة الأجل لتغطية التكاليف التشغيلية الفورية.

*مؤسسات قد تكون اعتمدت على القروض قصيرة الأجل بسبب سهولة الحصول عليها مقارنة بالقروض الطويلة.

المؤشرات السلبية:

-الارتفاع المستمر للقروض غير المسددة يهدد استقرار المؤسسة المالية وقدرتها على التمويل المستقبلي.

-التراجع المفاجئ في القروض قصيرة الأجل في 2024 يشير إلى مشكلات اقتصادية أو تغيرات غير مدروسة في السياسة التمويلية.

الاستنتاج:

-هناك زيادة سنوية مستمرة في القروض غير المسددة، وهذا مؤشر سيء، هذه الزيادة تدل على:

*صعوبات في التحصيل أو ضعف آليات الرقابة على تسديد القروض.

*تدهور القدرة المالية لبعض المستفيدين على الوفاء بالتزاماتهم.

*ضرورة مراجعة سياسات منح القروض وتقييم المخاطر.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة–ميلة بصفة خاصة، شملت تعريفا لهذا البنك وهيكله الإداري، والذي يضم ويشرف على 9 وكالات موزعة عبر تراب ولاية ميلة، وكذا مهامه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كما يقدم هذا البنك العديد من النشاطات من بينها الخدمات البنكية عبر الأنترنت.

ومن بين القروض الممنوحة التي تنهض بالقطاع الفلاحي نجد "قرض الرفيق" وهو قرض مدعم كليا من طرف الدولة حيث تم تقديم عرض عام حول هذا القرض وإحصائيات عنه من حيث حجم المبالغ الممنوحة، وكذا تم التعرف على الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميدانيا في تسيير القروض (قرض الرفيق، قرض التحدي، القرض الإيجاري...).

وأخيرا تم التطرق إلى إدارة مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة–ميلة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هده الدراسة تم تسليط الضوء على موضوع القروض البنكية التي تعد من أهم الموارد التي تعتمد عليها البنوك لتحقيق إيراداتها حيث تمثل الجانب الأكبر من استخدامات أموالها مما يجعلها تحتل مكانة محورية في النشاط البنكي، وبالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والمالية تحظى القروض البنكية بعناية خاصة داخل البنوك إذ تعد وسيلة فعالة لخلق الائتمان وتنشيط حركة الأموال وزيادة الودائع، غير أن عملية الإقراض رغم فوائدها تنطوي على مجموعة من المخاطر، ومن هنا تسعى البنوك إلى الحد من هذه المخاطر عبر تبني استراتيجيات أبرزها طلب الضمانات التي تمثل وسيلة أساسية لحماية حقوق البنك وضمان استرجاع مستحقاته مما يحقق التوازن في تحقيق الأرباح والمحافظة على الاستقرار المالي.

أدى صدور قانون النقد والقرض إلى تحديث آليات منح القروض البنكية حيث أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، كما أصبح البنك يشترط تقديم الضمانات مقابل القروض التي يقوم بمنحها، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون تحديد سقف الائتمان الذي يتراوح ما بين 30% و 50 % وكل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي تمت ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة–ميلة 43000

تم التعرف على كيفية تأثير آليات منح القروض على إدارة مخاطر الائتمان، كما تم التركيز على استخدامات البنك التمويلية المتمثلة في قروض الاستغلال والاستثمار باعتبارها قروض التمويل بالسيولة.

- **اختبار الفرضيات:** من خلال الدراسة تم إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

❖ **الفرضية الأولى:** تعتمد البنوك على طرق وآليات حديثة لمنح القروض منها: الفحص الأولي لطلب القرض، التفاوض مع المقترض، متابعة القرض، حيث تساهم هذه الآليات في منح القرض، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

❖ **الفرضية الثانية:** الاستراتيجيات الوقائية للحد من مخاطر الائتمان تتمثل في دراسة عناصر سقف الائتمان، تنويع المحفظة، وإنشاء الاحتياطات المالية، هذه الاستراتيجيات تقلل من مخاطر الائتمان لكنها لا تقضي عليها نهائيا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

❖ **الفرضية الثالثة:** تساهم آليات منح القرض البنكي في تقليل مخاطر الائتمان من خلال الإجراءات المتعلقة بها التي تمتاز بالسهولة والوضوح خاصة بالنسبة للمقترض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة–ميلة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

❖ **النتائج النظرية:**

-تهتم إدارة المخاطر في البنوك بإدارة مخاطر الائتمان باعتبارها أهم الأخطار المالية التي تتعرض لها؛

-تعتمد البنوك على سياسة تحمل المخاطر من خلال التنويع في المحفظة المالية وتحديد سقف الائتمان إلى جانب سياسات أخرى لتقليل المخاطر؛

-إن المخاطر الائتمانية ملازمة لعملية منح القرض البنكي ولهذا لا يمكن إلغاؤها نهائيا وإنما تخفيضها إلى أدنى حد ممكن؛

-تعتمد إدارة مخاطر الائتمان على أدوات وأساليب كمية للتقليل من ذروة المخاطر الائتمانية.

❖ **النتائج التطبيقية:**

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يستطيع تجنب مخاطر القروض بل يقوم بتسييرها؛

-هناك تنوع من حيث القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة-ميلة واختلاف كل قرض من حيث الضمانات وسعر الفائدة؛

-يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة-ميلة لمجموعة من المخاطر أهمها مخاطر عدم السداد؛

-يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة-ميلة على إجراءات سهلة وواضحة خاصة بالنسبة للمقترض فإن ذلك سوف يؤثر بشكل إيجابي على قدرة البنك في التحكم في خطر عدم السداد واللجوء بصفة خاصة إلى الطرق الودية في تسوية وإدارة المخاطر التي تمتاز بالسرعة والفعالية في تحقيق نتائج، عكس الطرق القضائية التي تتطلب إجراءات معقدة وطويلة قد تكون تكاليفها مرتفعة.

- **توصيات الدراسة:**

-على إدارة مخاطر الائتمان الحرص على صحة قرارها الائتماني من خلال منح عناية خاصة لمراجعة المعطيات والتحليلات المقدمة من العميل؛

-على البنك اتباع سياسة أكثر صرامة مع الزبائن الجدد للحفاظ على حقوقه؛

-ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداءً من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تسديده؛

-تمويل المشاريع الاقتصادية بقروض مقدمة من بنوك إسلامية لأنها الحل الأفضل للتقليل من المخاطر.

- **الآفاق المستقبلية:**

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع المخاطر الائتمانية البنكية والالمام بالموضوع، لكن ونظرا لشساعة الموضوع وأهميته لم يتم الإحاطة بكافة جوانبه لذلك تبقى آفاق الدراسة في هذا المجال مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة للتوسع والتعمق أكثر في نقاط أخرى لم يتم تطرق لها وأهمها:

-طرق علاج مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.

-قياس المخاطر الائتمانية باستعمال النماذج الإحصائية الحديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، **الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2013.

2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

3. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة7، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010/ 2011.

4. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

5. محمد كاظم هادي المسلاوي، **التنظيم القانوني للجدارة الائتمانية**، الطبعة1، دار الناشر مكتب الوفاء القانونية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2022.

6. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن2010.

7. منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

8. نعيم نمر داوود، **التحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

ب. المجلات العلمية:

9. أحمد محمد فهمي سعيد، **دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق قرارات بازل 1 و 2 في المخاطر الائتمانية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الرافدين بغداد، العراق، المجلد 8، العدد 24، الفصل الثالث، 2013.

10. أحمد ياسين حمد الجعافرة، **مدى استخدام النسب المالية**، جامعة لونيسي علي، شهادة الحيازة كآلية لضمان القروض البنكية، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، السنة 30/ 06/ 2021.

11. العسالي جمال، **مقررات لجنة بازل(1و2)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 2.

12. بريش عبد القادر، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لبازل 2،3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد29، فيفري 2013.

13. بشرى يحي منصور، **تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني**، المجلد 09، العدد01، مصر،2018.

14. بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد31، 2015.

15. جامعة لونيسي علي، **شهادة الحيازة كآلية لضمان القروض البنكية**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، السنة 30/ 06/ 2021.

16. رضوان العمار وحسين قصدي، **دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37 ، العدد02، 2015.

17. شاكر القزويني وآخرون، **مطوية القروض المصرفية**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد11، يونيو 2011.

18. شريط عابد وبنية صابرينة، **أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بCs 5 على اتخاذ القرار الائتماني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة تيارت، الجزائر.

19. عائشة التارفال ومحمد محمود ولد محمد ملاي أرشيد، **محددات مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك العاملة في موريتانيا**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 28/ 04/ 2024.

20. عريوة محادو زغبة طلال، **دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد05، جامعة المسيلة، الجزائر، ديسمبر 2018.

21. عزالدين نشاد وآخرون، **المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها**، مجلة التداولات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2023.

22. عصام إسماعيل، **مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 12، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

23. عفاف بشيري، **إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 7، السنة السابعة 2016 .

24. فريد بولحبال، **إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد7، العدد3، الجزائر، ديسمبر 2020.

25. قارة عشيرة نصر الدين و حبار عبد الرزاق، **إدارة مخاطر الائتمان باستخدام الحوكمة**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، جانفي 2022.

26. قطاف عبد القادر، **تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته (البنك الوطني الجزائري كنموذج)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 01، عدد خاص، الجزائر، ديسمبر 2016.

27. لوراتي إبراهيم، جامعة زيان عاشور الجلفة، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد31، العدد2.

28. نورة زبيري وحسين بلعجوز، **النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد08، العدد02، الجزائر، مارس 2017.

29. معهد الدراسات المصرفية، **اتفاقية بازل الثالثة BAZL 3**، نشرة توعوية، السلسة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2019 .

30. منال هاني، **اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، الجزائر، المجلد 1، العدد 16، 2017.

31. محمد فادي عبد المنعم شقفة، **أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 3، العدد 9، جانفي 2020.

ج. المذكرات والأطروحات:

ج1. رسالات الماجستير:

32. أحمد ياسين حمد الجعافرة، **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أدرار2012.

33. حروش عبد الكريم، **الضمانات البنكية وإشكالية استرجاع القروض**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2020-2021.

34. خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،

35. خلود علي ظاهر رشدان، **أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير، كلية المال والأعمال، جامعة آل بيت، الأردن، عمان، 2009-2010.

36. محمد جاسم محمد، **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي**، شهادة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

37. منار حنينة، **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، 2013-2014 .

38. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

11/ 09/ 2005.

ج2. أطروحات الدكتوراه:

39. تشيكو عبد القادر، **إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.

40. جواني صونيا، **أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية**، شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023/ 2024.

41. عروسي سميرة، **فعالية وكالات التصنيف الائتماني في تقييم المخاطر السيادية**، شهادة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.

42. محمد داود عثمان، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

43. مزيان إيمان، **تحليل ومعالجة الملفات المرفوضة في إطار عملية منح القروض للخواص بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024-2025 .

44. منير عوادي، **استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019 -2020.

45. يحي الشريف نبيلة، **مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي**، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2024.

د. المحاضرات:

46. أحمد الحسيني، **المحفظة الاستثمارية**، موجهة لطلبة المرحلة الرابعة، تخصص قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة المستنصرية، العراق، 2022 .

47. بباس منيرة و بوحيضر رقية، **محاضرات في الهندسة المالية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 17مارس 2022.

48. بلعة جويدة، **محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2018-2019.

49. جداييني ميمي، **محاضرات في التسيير البنكي**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية المؤسسة، 2023-2024.

50. حريزي عبد الغاني، **محاضرات في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2021/ 2022.

51. شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، دروس موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية واقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2013/ 2014.

52. مداحي محمد، **محاضرات في التسيير البنكي**، موجهة لطلبة الماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019 .

هـ. المداخلات العلمية:

53. مفتاح صالح و معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية – تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 نيسان- أفريل 2007 .

ي. المرسوم التنفيذي:

54. الأمر رقم 11-03 مؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض المادة 68.

55. مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، 1982/03/16.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

56. Alfateh Alamin Abdalrahim and Abd Elhaq Maki Elhadi, (2024), **midel for applying the Analytical Procedures Auditing Standard to measure A proposed the creditworthiness of customers**, journal of Economic Administrative and Legal Sciences, vol 08 ,Num (12).

57. Alfiana and others, Agustus (2024), **Credit Risk Management Strategies For Financial Stability in The Banking Sector**, Journal of Education, Economics, and Technology, Vol 1, Num 5 .

58. Anwulika Ogechukwu Scott and others, (2024), **Advanced risk management solutions for mitigating credit risk in financial operations**, magna scientia advanced Research and Reviews, vol 11, num 01.

59. Erika Spuchlakova and others, **The Credit Risk and its Measurement Hedging and Monitoring,** Procedia Economics and Finance, vol 24, (2015).

60. Gand li and others, july (2022**), Fintech, Bank Risk-Taking, and Risk-Warning for Commercial Banks in the Era of Digital Technology**, frontier in psychology, vol 13.

61. Nicola Branzoli and Ilaria Supino, March (2020), **FinTech credit: a critical review of the empirical literature**, Questioni di Economia e Finanza (Occasional Papers), Num 549.

62. Remond elsaid mohamed libda, September (2024), **the impact of fintech on credit risk managment: An applied study On the Egyptian banking sector**, journal of Univesity for Administrative Sciences, Vol 61, Num 5.

المواقع الإلكترونية :

63. Moody s Agency, Aavilable On:www.moodys.com

64.https://analystprep.com/study-notes/frm/part-2/credit-risk-measurement-and-management/credit-risks-and-credit-derivatives/(2024)

65. https: / / doi.org/ 10.4236/ jss.2024.1211002

66.www.badr-bank.net, date de consultation 20/04/2016 à 14: 20.

المواقع الإلكترونية:

الملاحق

الملاحق:

الملحق 01

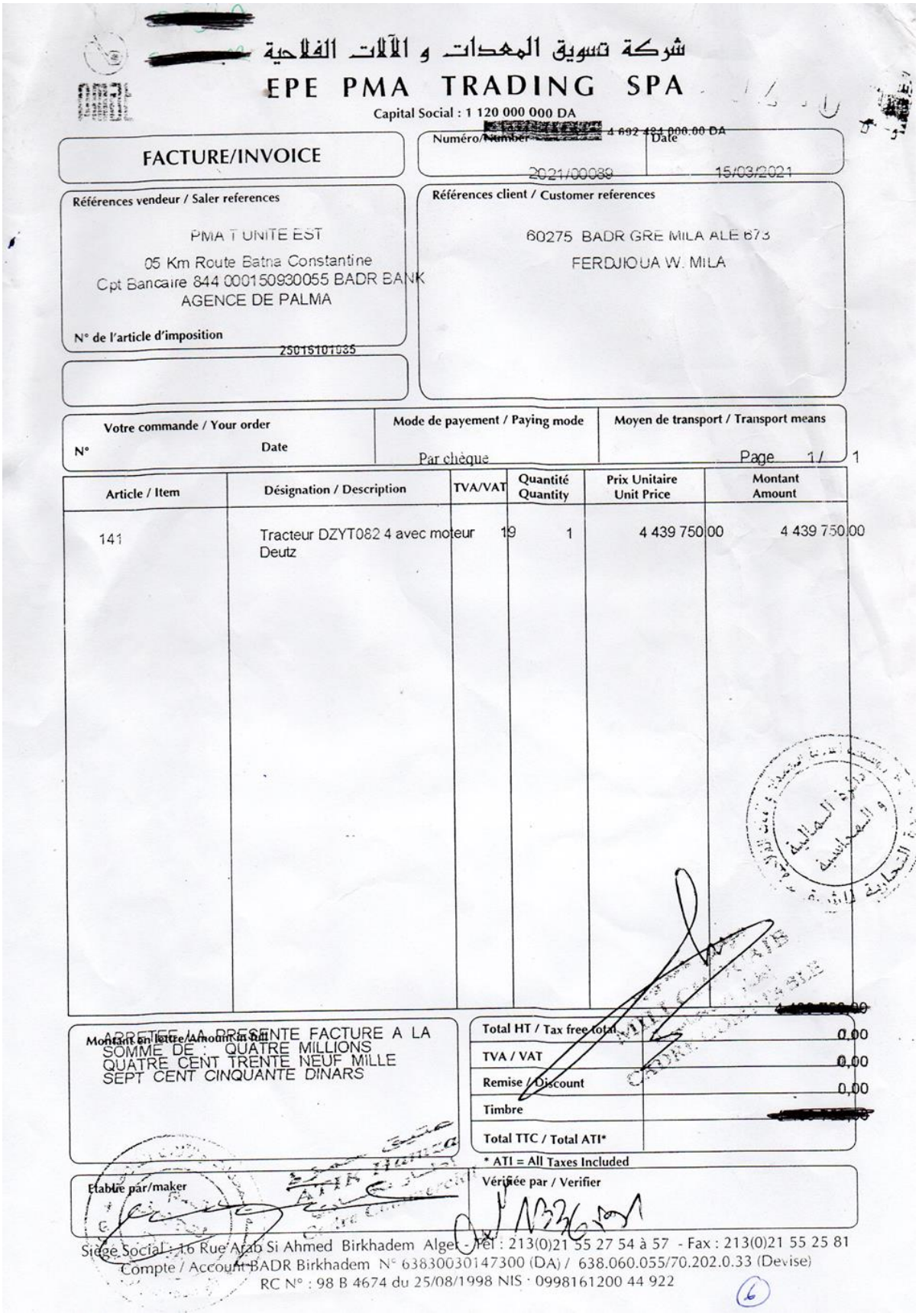

شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية
EPE PMA TRADING SPA
Capital Social : 1 120 000 000 DA

FACTURE/INVOICE

Numéro/Number [redacted] 4 692 481 000.00 DA — Date
2021/00039 — 15/03/2021

Références vendeur / Saler references
PMA T UNITE EST
05 Km Route Batna Constantine
Cpt Bancaire 844 000150930055 BADR BANK
AGENCE DE PALMA
N° de l'article d'imposition
25015101035

Références client / Customer references
60275 BADR GRE MILA ALE 673
FERDJIOUA W. MILA

Votre commande / Your order N°	Date	Mode de payement / Paying mode	Moyen de transport / Transport means
		Par chèque	

Page 1/ 1

Article / Item	Désignation / Description	TVA/VAT	Quantité Quantity	Prix Unitaire Unit Price	Montant Amount
141	Tracteur DZYT082 4 avec moteur Deutz	19	1	4 439 750.00	4 439 750.00

Montant en lettre/Amount in full
ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE : QUATRE MILLIONS QUATRE CENT TRENTE NEUF MILLE SEPT CENT CINQUANTE DINARS

Total HT / Tax free total	[redacted]
TVA / VAT	0,00
Remise / Discount	0,00
Timbre	[redacted]
Total TTC / Total ATI*	

* ATI = All Taxes Included

Etablie par/maker
Vérifiée par / Verifier

Siège Social : 16 Rue Arab Si Ahmed Birkhadem Alger - Tél : 213(0)21 55 27 54 à 57 - Fax : 213(0)21 55 25 81
Compte / Account BADR Birkhadem N° 63830030147300 (DA) / 638.060.055/70.202.0.33 (Devise)
RC N° : 98 B 4674 du 25/08/1998 NIS : 0998161200 44 922

(6)

الملحق 02

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
تقطنون بالمناطق الريفية
تريدون الشروع في
إعادة تهيئة
أو تجديد منزلكم
توسعة
انجاز مسكن (بناء ذاتي)
بنك البدر
يضع في متناولكم
القرض العقاري
في الوسط الريفي
بصيغتين
2
تمويليتين
• مرافقة للصندوق الوطني للسكن
• صيغة التمويل التقليدية
290 وكالة وأكثر من 1000 أخصائي ومكلف بالزبائن للتكفل لكم ونصحكم

الملحق 03

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
le plus grand réseau bancaire en Algérie
La BADR,
Crédit R'FIG
Vous accompagne dans vos campagnes
BADR ... plus qu'une banque
Besoin d'information ? Contactez BADR Hotline
021 989 323
Tarif appel local
contact@badr.dz
www.badrbanque.dz

Vous êtes :

- Agriculteur et éleveur à titre individuel ou organisé en coopérative ou groupement ;
- Entreprise économique de production agricole, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires.

Pour vos activités de :

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles;
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires;
- Aquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de régulation des produits agricoles;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries;
- Peuplement et repeuplement des ruches par les Essaims;
- Réalisation des travaux culturaux, labour semailles et la moisson battage;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaires.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour vos activités de :

- Production,stockage, transformation, conditionnement, commercialisation et exportation des produits agricoles et agroalimentaires toutes filières confondues;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous;
- Production de produits de terroirs;
- Création d'unités de production de semences et plants;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons;
- Abattage avicole et découpe;
- Abattage des animaux (gros élevage) et découpe;
- Acquisition d'équipement d'irrigation, économiseurs d'eau;
- Acquisition d'équipement spécifique à la production, transformation et conditionnement.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG FEDERATIF
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences

الملحق 04

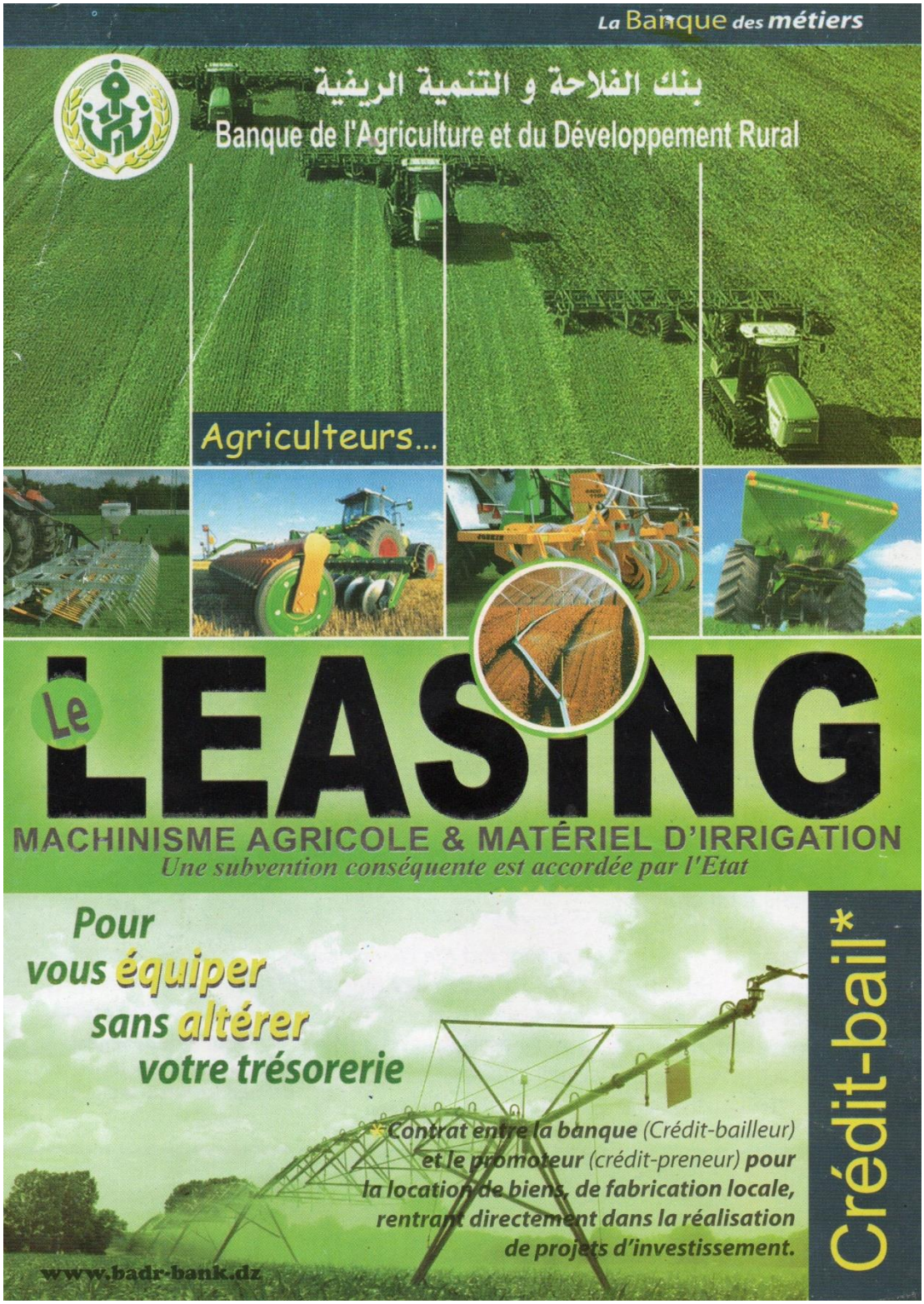
La Banque des métiers
بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
Agriculteurs...
Le LEASING
MACHINISME AGRICOLE & MATÉRIEL D'IRRIGATION
Une subvention conséquente est accordée par l'Etat
Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie
*Contrat entre la banque (Crédit-bailleur) et le promoteur (crédit-preneur) pour la location de biens, de fabrication locale, rentrant directement dans la réalisation de projets d'investissement.
www.badr-bank.dz
Crédit-bail*

MACHINISME AGRICOLE & MATERIEL D'IRRIGATION

Le LEASING

Pour vous équiper sans altérer votre trésorerie.

Crédit-bail

CARACTERISTIQUES DU CREDIT

Montant
Le crédit peut atteindre 100 % du cout des équipements à acquérir.

Plus généralement, une participation du promoteur, à hauteur de 20 à 30 % du cout global, est requise.

Durée de la location
10 ans pour les moissonneuses-batteuses et 05 ans pour les autres équipements.

Différé
Le client peut, en fonction de la nature et de la typologie du projet, bénéficier d'un différé de six mois à un an.

Echéances
En fonction du type d'activité et selon une périodicité convenue entre les deux parties, le remboursement peut être mensuel, trimestriel, semestriel ou annuel.

Taux d'intérêt
Le taux appliqué est de 9 % TTC l'an (5 % à la charge du client + 4 % de bonification).

Subvention
Une subvention conséquente est accordée par l'Etat. Les clients payant cash bénéficient également de la subvention.

Apport personnel
Dans le cadre des projets subventionnés par l'Etat, l'apport personnel est calculé à raison de 10 % du cout du projet.

L'apport est de l'ordre de 20 à 30 % du cout global, lorsque le projet est réalisé sans l'intervention des pouvoirs publics.

290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous prendre en charge et vous conseiller.

CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande de location du matériel ou des équipements en crédit-bail remplie par le client.
- Extrait de naissance original.
- Certificat de résidence.
- Photocopie légalisée de la pièce d'identité.
- Attestation de non endettement délivrée par la C.N.M.A.
- Carte d'agriculteur.
- Acte justifiant la jouissance ou la propriété de l'exploitation.
- Facture proforma des équipements objet de la demande.
- Fiche technique de l'exploitation.
- Justificatifs des revenus agricoles.
- Plan prévisionnel des cultures et des revenus attendus.
- Toute autorisation obligatoire à délivrer par les organismes compétents.

Pour de plus amples informations, rapprochez-vous de l'**agence BADR** la plus proche.